

تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية
في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠
"تصور مقترح"

إعداد

أ.م.د/ عاشور أحمد عمري
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية جامعة عين شمس

د/ إسلام محمد السعيد
مدرس أصول التربية
كلية التربية جامعة عين شمس

مستخلص

تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ "تصور مقترح"

د/ إسلام محمد السعيد أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

يهدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتنويع مصادر تمويل الجهود الداعمة لمحو الأمية بمصر، في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، من خلال تناول العديد من المحاور، من أبرزها: استعراض الإطار التمويلي المتنوع للإنفاق على جهود محو الأمية في مصر وأهم مبادرات التمويل محلياً وعالمياً، متضمناً مؤشرات الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر، بالإضافة إلى استكشاف أهم متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وكذلك رصد أبرز مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، كما تناول البحث أهم متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ الداعمة لتمويل جهود محو الأمية، ورصد أبرز المعوقات التي تحول دون نجاح التمويل المتنوع للقضاء على مشكلة الأمية في ضوء تطلعات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقد اعتمد البحث في تحقيق أهدافه على "المنهج الوصفي" في دراسة الظروف والعلاقات والقيام بوصف دقيق للأنشطة، والعمليات، والأشخاص، لا لمجرد تحديد الوضع القائم فحسب، ولكن لتحديد كفايته ومدى ملائمته للتطلعات التنموية المستقبلية، كما تم استخدام، ومن ضمن أدواته "المقابلة المفتوحة" مع مجموعة من الخبراء المعنيين باقتصاديات التعليم، للتعرف على آرائهم حول سبل تنويع مصادر تمويل محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وقدم البحث في نهايته تصوراً مقترحاً لتنويع مصادر تمويل الجهود الداعمة لمحو الأمية بمصر، في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

الكلمات المفتاحية: "الإنفاق - التنمية المستدامة - الأمية - رؤية مصر ٢٠٣٠"

Abstract:

**Diversifying sources for illiteracy eradication efforts
in the light of "Egypt's Vision ٢٠٣٠"**

Dr. Ashour Ahmed Amry

Dr. Eslam Mohamed Elsaeed

The current research aims to propose a framework for diversifying the funding sources for literacy initiatives in Egypt, in light of the requirements of sustainable development and Egypt's Vision ٢٠٣٠. This is achieved by addressing several key areas, most notably

- Reviewing the diverse funding framework for spending on literacy efforts in Egypt, along with the most significant local and international funding initiatives, including indicators of expenditure on literacy efforts in Egypt.
- Exploring the main requirements of sustainable development in light of Egypt's Vision ٢٠٣٠.
- Monitoring the most prominent funding sources for literacy efforts in Egypt in light of Egypt's Vision ٢٠٣٠.
- Addressing the main sustainable development requirements supporting the funding of literacy efforts, in light of Egypt's Vision ٢٠٣٠.
- Identifying the key obstacles that hinder the success of diversified funding for eradicating illiteracy, in light of the aspirations of Egypt's Vision ٢٠٣٠.

The research employed a descriptive methodology to achieve its objectives. This approach was used to study conditions and relationships, providing an accurate description of activities, processes, and individuals. The purpose was not merely to identify the current situation but also to assess its sufficiency and suitability for future developmental aspirations

The study also utilized an ethnographic approach, including open-ended interviews with a group of experts in educational economics. These interviews aimed to gather their perspectives on ways to diversify funding sources for literacy initiatives in light of Egypt's Vision ٢٠٣٠.

Ultimately, the research concluded with a proposed framework for diversifying the funding sources for literacy initiatives in Egypt, in line with the requirements of sustainable development and Egypt's Vision ٢٠٣٠.

Keywords:

(spending - sustainable development - illiteracy - Egypt Vision ٢٠٣٠)



مقدمة:

تسعى مصر وفق رؤيتها التنموية المستدامة مصر ٢٠٣٠ إلى القضاء على الأمية الأبجدية التي تعد أزمة متأصلة في جذور المجتمع المصري منذ عقود طويلة، وحتى الآن لم تفلح الجهود التي تقوم بها الدولة في القضاء نهائياً على هذه الأزمة مما يستدعي إعادة قراءة المشهد واستحداث آليات عصرية جديدة نواجه بها تلك المشكلة وصولاً إلى مصر بلا أمية في ٢٠٣٠ وفق رؤيتها التنموية المستدامة.

وفي إطار النمو الاحتوائي الشامل (Inclusive Growth) تسعى مصر حالياً إلى تحليل مشكلة الأمية في إطار قضية الإصلاح الاقتصادي والتعليمي وما يتطلبه هذا الأمر من ضرورة تكاتف كل الجهود للقضاء على أزمة الأمية (عبد الوهاب، ٢٠٠٨، ٧).

يعد الإنفاق على تعليم الفقراء والمهمشين والأمية ضرورة ملحة في القرن الحادي والعشرين، وبخاصة مع عجز الدولة عن الوفاء بكامل التزاماتها تجاه هذه الفئات، مما يستدعي التفكير في آليات جديدة لتنويع جهود الإنفاق على تعليم الفقراء والمهمشين ومحو أمية أبناء المجتمع المصري الأميين الذين تتراوح نسبتهم ما بين ٢٠% إلى ٢٥% من سكان مصر مع تضارب الإحصائيات وعدم وضوحها في هذا الشأن (الباسل، ٢٠١٢، ٩٥).

وقد بدأت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ وفي ضوء استراتيجية مصر ٢٠٣٠ تنفيذ برنامج طموح واسع للإصلاح الاقتصادي الشامل والذي يستهدف الحد من عجز الموازنة العامة للدولة واسترداد القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتطوير التعليم والسعي نحو تحقيق ثورة تعليمية واقتصادية شاملة على أساس الاحتواء الشمولي والذي يستهدف شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وضمان مشاركتهم الفعالة بها والعمل على القضاء على الأزمات التي تعرقل مسيرة التنمية في مصر وأهمها مشكلة الأمية (فتح الله، ٢٠١٨، ٥٩).

إن الفقراء والمهمشين والأميين يجب أن يتمتعوا بنظرية العدالة المساوية تلك النظرية التي تعنى بأن تنال هذه الفئات حقوقها المكفولة في موارد الدولة بشكل يتسم بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في ضوء التوزيع العادل والمتكافئ لثروات الأمة ومواردها المخصصة لتحقيق الأمن الاجتماعي وعدالة التعليم للجميع (باري، ٢٠١١، ٧٣).

وتسعى مصر من خلال رؤيتها التربوية المستدامة مصر ٢٠٣٠ إلى تطوير منظومة التعليم في مصر، وتنويع مصادر الإنفاق على جهود محاربة الأمية، والعشوائية،

والحرمان القسري من التعليم، وتوفير أعلى درجة من درجات العدالة التعليمية للجميع (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٣).

ووفق رؤية بابلو فريري، فإن الطريق نحو التنمية المستدامة من خلال التعليم في القرن الحادي والعشرين، ينطلق من خلال تبني أيديولوجية مغايرة تستهدف إحداث ثورة تعليمية شاملة، مدعمة بتكاتف كل فئات المجتمع، من أجل توفير التعليم للجميع، ومواجهة الفقر، والتهميش، والإقصاء، وإعادة الأमीين إلى مسارات التعليم الوطنية، وهذا حق بسيط من أهم حقوقهم التعليمية، والإنسانية المشروعة (فريري، ٢٠١١، ١٧).

ومن هذا المنطلق، فإن يسعى البحث الحالي يسعى إلى تحليل واقع مشكلة الأمية في مصر، والبحث في سبل القضاء عليها من خلال البحث عن مصادر تمويلية جديدة تستهدف ترسيخ "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والتي لا زالت في طور التنفيذ - حتى الآن- ولم تحقق النجاح المنشود، وبخاصة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ومن ثم فإن الحاجة ملحة إلى بناء نظام تعليمي مصري عصري يستوعب كل أبنائه في سنوات الإلزام، تمهيداً للقضاء على مشكلة الأمية، وسد منابعها في أرجاء الدولة المصرية كافة، وهذا ما ترنو مصر إلى تحقيقه، وهى مهمة شاقة تستدعي توافر الجهود واكتمال منظومة التنسيق بين الدولة ومؤسساتها الحكومية، وبين منظمات المجتمع المدني الداعمة للتطوع في مجال تمويل جهود محو الأمية وتعليم الكبار، والتي تستهدف في نفس الوقت تحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.

مشكلة البحث:

مع تبني القيادة السياسية المصرية في السنوات الأخيرة العديد من المبادرات والمشروعات التنموية الضخمة التي تستهدف تحسين حياة المصريين وأحوالهم وتوفير حياة كريمة لهم، كان لزاماً على المسؤولين تغيير طريقة التفكير في مشكلة الأمية، والنظر إليها باعتبارها مسألة كرامة إنسانية، قبل أن تكون حقاً إنسانياً لجميع المصريين (عمري، ٢٠٢١، ٤٩).

وإن المتأمل لمصادقية الإحصائيات حول معدلات محو الأمية في مصر، يجب أن يتوقف كثيراً أمام الإحصائيات التي اعتمدها الجهاز المركزي المصري للتعبة العامة والإحصاء، إذ تشير تلك الإحصائيات إلى انخفاض معدل الأمية في الشريحة العمرية (١٠ سنوات فأكثر)، من (٣٩,٤٪) عام ١٩٩٦، إلى (٢٩,٧) عام ٢٠٠٦، أي بانخفاض قدره (١٠٪) في عشر سنوات تقريباً، بمعدل (١٪) سنوياً، ثم بلغت نسبة الأمية (٢٥,٨٪) في عام ٢٠١٧، وهو ما يعني تراجع انخفاض معدل أعداد الأमीين إذ انخفض بنحو (٤٪)

في أكثر من عشر سنوات تالية، وهو ما يعني أن معدلها السنوي تراجع بنحو ضعفين ونصف، أي أقل من (٤,٠%)، وهو معدل ضئيل جداً، ثم تعود نسبة محو الأمية إلى الارتفاع الطفيف جداً، إذ انخفضت الأمية في آخر ثلاث سنوات بعد ٢٠١٧ لتبلغ (٢٤,١%) عام ٢٠٢٠، أي أنها انخفضت بمعدل (٦,١%) أي نحو (٥,٠%) سنوياً، طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ويبقى التساؤل الملح (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٢٢).

وحسب رؤية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٣) فإن التنمية المستدامة يجب أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، فكيف يمكن أن نمهد الطريق للأجيال القادمة، وأجيال الحاضر تنن تحت وطأة الأمية، والتهميش، والإقصاء في كثير من دول العالم.

والتأمل لواقع التعليم والتنمية المستدامة في مصر يدرك أن أولويات الإصلاح التعليمي في مصر، لازالت هناك تحديات تواجه التعليم المصري على مستوى: "البنية الأساسية للمدارس وممارسات الأنشطة المدرسية، والاهتمام بجودة التعليم، وممارسات الإدارة المدرسية الورقية البيروقراطية، وغيرها من التحديات"، التي تسببت في تدهور أوضاع التلاميذ، ومن ثم كانت رافداً مهماً من روافد الأمية في المجتمع المصري، عن طريق زيادة أعداد الطلاب المتسربين من التعليم الأساسي كل عام (مغيث، ٢٠١٨، ١٤). في ظل أزمة تطوير التعليم في مصر، وبخلاف مدارس الفترات المتعددة، تشير الأرقام إلى أن الغالبية العظمى من الأطفال في مصر يعانون من الكثافة العالية، وتكدس الفصول حيث يدرس أكثر من (٧٥%) من تلاميذ مصر في فصول مكدسة بالطلاب، تتجاوز نسبة الـ (٤٠ طالباً) المسموح بها، وفقاً للمواصفات القياسية المصرية، مما يسهم - بشكل مباشر - في التسرب من التعليم، وانهيار نواتج التعليم، وتفويض المساواة بين الطلاب، وزيادة نسبة الأمية في المجتمع المصري (صبحي، ٢٠٢١، ٨).

دراسات سابقة:

في إطار السعي إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث؛ فقد تم إجراء مراجعة تحليلية لمجموعة من البحوث والدراسات السابقة، ذات الصلة بالقضية التي تتصدى لها البحث الحالي، والتي يمكن تناولها من الأقدم، إلى الأحدث، على النحو التالي:

دراسة (طه، وجمعة، ٢٠١٧) والتي تناولت التحسين المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام في مصر في ضوء المواصفة القياسية ISO ٢٦٠٠٠ والتي أشار من خلالها الباحثان إلى أن أزمة الأمية لازالت تؤثر سلباً في منظومة التعليم العام في مصر من خلال جودة الممارسات وجودة المخرجات التي تتأثر سلباً بظاهرة التسرب والتي تعد رافداً من روافد زيادة الأمية في مصر.

واستهدفت دراسة (إبراهيم، ٢٠١٧) دور المساهمات التطوعية من خلال الصناديق الخاصة ومساهمات مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لأزمة تمويل جهود محو الأمية في مصر لعلاج الخلل الحكومي المتمثل في الهدر في منظومة الإنفاق على مواجهة تلك الأزمة مع عدم القدرة على إحداث التغيير المنشود.

كما تناولت دراسة (الزنفلي، ٢٠١٧) تحليل سبل الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأكدت الدراسة مدى تفاقم أزمة الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر، وارتفاع وتيرة الهدر المالي في هذه المنظومة التي تحتاج إلى إعادة نظر في آليات تمويل جهود محو الأمية في مصر، خصوصاً مع الاهتمام الزائد بهذه القضية على المستوى القومي، في ضوء متطلبات تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.

واستهدفت دراسة (حسن، وعبد الله، ٢٠١٨) سبل تفعيل المشاركة المجتمعية التطوعية كمورد من موارد الإنفاق غير الحكومي على جهود تطوير التعليم في مصر، وكذلك مواجهة الأمية، وتوفير مصادر التمويل غير الحكومي لمواجهة هذه الأزمة المؤثرة سلباً على مسيرة مصر التنموية المنشودة في ٢٠٣٠، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل الشراكة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع، بما يتناسب مع ظروف الواقع المصري.

أما دراسة (جوهري، ٢٠١٨) فقد تناولت متطلبات تنويع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجهات المعاصرة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تنوع مصادر التمويل التعليمي في مصر، كما أكدت على أهمية تنويع بدائل الإنفاق على منظومة محو الأمية وتعليم الكبار في مصر في ضوء تحديات التنمية المستدامة، ورؤية مصر ٢٠٣٠، وقدمت الدراسة - في نهايتها- مجموعة من البدائل المقترحة للإنفاق على الجهود التطوعية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

وأشارت دراسة (كشك، ٢٠١٩) إلى آليات الإنفاق علي خدمة الرعاية الاجتماعية بمحافظة المنيا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحقيق أهدافها، وقدمت نموذجاً للإنفاق غير الحكومي على جهود محو الأمية وتعليم الكبار إلا أنها جهود تطوعية فئوية بعيدة عن التنظيم المنهجي المدروس وتتم في إطار رعائي اجتماعي بحت.

كما تناولت دراسة (الخولي، ٢٠٢١) البحث في قضية التكلفة الاقتصادية للأمية، وأشارت إلى خطورة مشكلة الأمية على الأمن القومي المصري، واعتبار هذه المشكلة بيئة خصبة لدعم الإرهاب، والتطرف الفكري، كما أشارت إلى أن زيادة نسبة الأمية في المجتمعات يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة، ومن ثم قدمت الدراسة رؤية مستقبلية لمواجهة المشكلة وتنويع سبل الإنفاق على مواجهتها.

واستهدفت دراسة (جمعة، ٢٠٢١) تناول متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لمواجهة فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر وأشار البحث إلى خطورة مشكلة الأمية وسبل مواجهة هذه المشكلة وآليات منع تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائي لسد منابع الأمية في تلك الشرائح العمرية، وكذلك قدم البحث مجموعة من المقترحات لدعم الممارسات التطوعية في مجال تمويل جهود تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر.

وتناولت دراسة (Healey, ٢٠١٨) تعرف أهم أزمات ومشكلات التعليم في مصر، وواقع تمويله، وواقع مشكلة الأمية، والفرص المتاحة للمساهمات التطوعية في مجال مواجهة هذه الأزمة، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من التحديات التي تعوق التعليم المصري في مصر، وقدمت بعض المقترحات لتحسين التعليم المصري.

أما دراسة (Rizk, ٢٠١٩) فقد تناولت واقع مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل ودعم التعليم المصري، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت نتائجها إلى أن هناك العديد من النماذج الناجحة في تمويل ودعم التعليم المصري، وهناك بعض التحديات التي تواجه هذه الشراكة مع المنظمات الدولية، وقد قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل دور مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في تمويل التعليم بمصر وسبل الإنفاق على منظومة التعليم لمواجهة تحديات الأمية الأبجدية التي تمثل تحدياً صعباً يواجه مسيرة التنمية المستدامة في مصر.

وفي دراسة استطلاعية قام بها الباحثان مع عينة من رؤساء الجمعيات الأهلية المهمة بالمشاركة التطوعية في مجال محو الأمية، عن أهم المشكلات التي تحول دون

مشاركتهم في مجال تمويل مشروعات محو الأمية في مصر، فقد تمثلت هذه المشكلات في الآتي:

- القيود الصارمة التي تفرضها الدولة على جهود تمويل محو الأمية في إطار رقابتها الشديدة على الجمعيات الأهلية وأنشطتها التطوعية الداعمة للتمويل في هذا الشأن .
 - غياب التوجه الوطني التنموي المستدام الداعم لاستثمار المساهمة التطوعية في مجال تمويل جهود محو الأمية في مصر في إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ .
 - ضعف الوعي العام برؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتطوع في مجال تمويل جهود محو الأمية وتعليم الكبار وغياب هذا المكون عن مجال التخطيط المستقبلي في برامج التطوع التنموي وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .
 - اقتصر التطوع في مجال تمويل محو الأمية على الجهود التمويلية المحدودة التي يقوم بها الأفراد العاديون في إطار السعي لخدمة المجتمع بعيداً عن التنظيم المجتمعي المؤسسي الداعم لهذا التوجه التمويلي.
 - غياب الفهم العام لمتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ وغياب مكون التمويل لجهود محو الأمية في ضوء هذه المتطلبات لغياب الفلسفة الداعمة لهذا التوجه التنموي.
 - الهدر الواضح فيما يتعلق بجهود تمويل أنشطة محو الأمية في العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات الألفية الجديدة فيما تخصصه الدولة من مخصصات حكومية وما قدمته الجهود التطوعية في هذا الشأن لم تحقق الأهداف المرجوة منها في مجال محو الأمية .
- وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث الحالي تتبلور حول السؤال الرئيس التالي:
- "كيف يمكن التخطيط لتنوع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية بمصر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"؟"، ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:**

- ١- ما مؤشرات الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر؟
- ٢- ما أبرز متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟
- ٣- ما أبرز مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٤- ما أهم المعوقات التي تحول دون نجاح الممارسات التمويلية المتنوعة في مجال
محو الأمية في مصر؟

٥- ما التصور المقترح لتنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية بمصر في
ضوء متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"؟

أهداف البحث:

تمثلت أهداف البحث فيما يلي:

- ١- تعرف الإطار التمويلي للإنفاق على جهود محو الأمية في مصر.
- ٢- إبراز أهم متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .
- ٣- استعراض أهم جهود التنوع في مجال الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر.
- ٤- رصد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح مصادر تنويع الإنفاق على جهود محو
الأمية في مصر في ضوء رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠ ؟
- ٥- تقديم التصور المقترح لتنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية بمصر في
ضوء متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في إطارين:

- **الأهمية النظرية:** وفيه يبرز البحث الإطار المفاهيمي لتنويع مصادر تمويل الجهود
الداعمة لمحو الأمية في مصر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية
مصر ٢٠٣٠ وأهم المعوقات التي تحول دون نجاح هذا التوجه التنموي المستدام.
- **الأهمية التطبيقية:** وتتضح من خلال الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها التي قدمت
تصوراً مقترحاً لتنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية بمصر في ضوء
متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

منهج البحث:

لتحليل واقع تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر على ضوء
متطلبات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ تم استخدام "**المنهج الوصفي**" في تناوله
للأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن بين آليات المنهج الوصفي "**التحليل**"، الذي
اعتمدت عليه الدراسة في وصف وتحليل الوثائق والإحصاءات الخاصة برصد مصادر
التمويل، وكذلك البيانات الخاصة بالإنفاق على جهود محو الأمية في مصر، ومن ضمن
أدوات المنهج الوصفي "**المقابلة المفتوحة**" لرصد أبرز التحديات والمعوقات في هذا
المجال، وأبرز المقترحات في هذا الشأن/ مما يساعد في بناء التصور المقترح.

حدود البحث:

التزم البحث بالحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** ويتمثل في تحليل مصادر الإنفاق المتنوع على جهود محو الأمية وتعليم الكبار بمصر في ضوء متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهم المعوقات التي تواجه هذا الطرح وسبل مواجهة هذه المعوقات وبناء تصور مقترح لتعزيز تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر وفق رؤية مصر للتنمية مصر ٢٠٣٠ .
- **الحد البشري :** عينة من الخبراء الداعمين لتوجه تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية بمصر في ضوء المدخل التنموي المستدام ورؤية مصر ٢٠٣٠ .
- **الحد الجغرافي :** يتمثل في نطاق جمهورية مصر العربية .
- **الحد الزمني :** يتمثل زمن إجراء الدراسة الميدانية يناير ٢٠٢٣ .

مصطلحات البحث:

١- التخطيط: Planning:

عرفه كل من (جوهر، والباسل، ٢٠١٨) بأنه: "عملية إدارية تستهدف إحداث تغيير شامل في نظام عمل المؤسسات والقطاعات على أنواعها بشكل يحقق مزيداً من الفاعلية والكفاءة والكفاية وفق أهداف محددة سلفاً نسعى إلي تحقيقها بأعلى درجة من درجات التميز.

٢- التمويل المتنوع: Diversified financing :

ويقصد به جملة الأموال والمخصصات المالية التي توفرها الدولة والجهات المساهمة الشريكة للصرف على أوجه محددة ومختارة بعناية وفق خطط مستقبلية ورؤي واستراتيجيات تنفيذية مقننة (جوهر، والباسل، ٢٠١٨).

٣- التنمية المستدامة: Sustainable development :

عرفها (العربي، ٢٠١٠) بأنها: "جملة السياسات والممارسات التنموية بعيدة المدى والتي تنطلق اعتماداً على رؤى استراتيجية مستقبلية تستهدف تحقيق النمو الشامل والدائم والمستمر في شتى قطاعات الدولة".

٤- مصادر الإنفاق: Sources of spending:

تعرف "مصادر الإنفاق" إجرائياً في البحث الحالي بأنها: "تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة"، أي مجموع المخصصات المالية التي تخصصها الدولة من موازنتها العامة وكذلك المنظمات غير الحكومية الشريكة

- السادس، ويعد هذا رقماً كارثياً صادمًا بالنسبة للعديد من المجالات مثل الدخل الشخصي ومستويات التوظيف والصحة والنمو الاقتصادي العام.
- وفقاً لمؤسسة باربرا بوش لمحو الأمية فإن المستويات المالية المخصصة لمحو أمية الكبار بالولايات المتحدة الأمريكية تكلف الدولة سنوياً حوالي ٢,٢ تريليون دولار .
- تخصص الولايات المتحدة سنوياً ما يعادل ٣٣٠ مليار دولار لتقديم الرعاية الصحية والتعليمية للأميين الكبار.
- كذلك تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ٢٢٥ مليار دولار سنوياً كأجور لمن لا يمتلكون وظائف حكومية من الأميين في صور مساهمات اجتماعية مؤقتة لحين امتلاكهم فرص عمل ثابتة وخصوصاً وأن هناك حوالي ٧٥ % من البالغين المسجونين في سجون الولايات المتحدة الأمريكية يفتقرون إلي شهادة الدراسة الثانوية ولديهم مهارات منخفضة في القراءة والكتابة .
- ويرى البحث أن إنفاق الولايات المتحدة على جهود محو الأمية تتمثل في أمرين:
الأول: اتجاه تعليمي مخصص للجهود الخاصة وتعليم الأميين القراءة والكتابة والحساب.
الثاني: اتجاه اجتماعي يتمثل في حزمة من المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للأميين.
وإجمالاً فإن الإنفاق العالمي على جهود محو الأمية يعد إنفاقاً مهماً لتجنب المخاطر التالية:

(https://www.literacy matters. org/the-cost-of-illl Teracy, ٢/١/٢٠٢٣).

أ- التأثير على الإنتاجية والتوظيف:

إذ يكسب الأميون في بلدان العالم كسباً محدوداً يقل بنسبة ٣٠% : ٤٢% أقل من نظرائهم المتعلمين ولا يمتلكون مهارات القراءة والكتابة المطلوبة للاضطلاع بمزيد من التعليم المهني أو التدريب لتحسين قدرتهم على الكسب.

ب – التأثير على ربحية الشركات:

فالأميون في الشركات يمثلون عبئاً اقتصادياً باهظاً على هذه الشركات، وكلما قلت نسب الأمية كلما زادت الوفورات الاقتصادية للشركات بنسب ملحوظة من خلال التكاليف المخصصة لمحو الأمية، كذلك من خلال توفير فرص للتدريب والتأهيل للأميين لترتقي بمهاراتهم وقدراتهم الحياتية والوظيفية .

ج- خسارة فرص تكوين الثروة للأفراد والشركات:

فالأميون المساهمون في الشركات قد يتخذون قرارات خاطئة دون فهم كامل لتأثيرها مما يكون له أثر سلبي حالي يؤثر في فرص هذه الشركات في الازدهار والبقاء والقدرة على التنافس.

د- التأثير على المهارات التكنولوجية في المستقبل:

العالم الآن بدأ يتجه نحو محو الأمية التكنولوجية متخطياً المفهوم التقليدي للأمية الأبجدية، وهذا يلقي بتبعات ثقيلة على الأنظمة العالمية الداعمة لاستثمار قدرات الأميين تكنولوجياً بعد محو أميتهم أبجدياً، وإلا فإنه حال الفشل في ذلك فإن المردود السلبي على الاقتصاد الوطني يكون شديداً.

ويري البحث أن التوجه الاقتصادي العالمي للإنفاق على جهود محو الأمية انتقل إلي مستوى الاستثمار البشري الفعال القائم على دمج الأميين في برامج التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

٢- مصادر الإنفاق المتنوعة على جهود محو الأمية محلياً:

- وفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٨ لأعداد السكان والأميين للشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر فإن إجمالي الأميين بمصر يمثلون ١٨,٠٦٥,٧٥٥ أمياً بنسبة ٢٩ % من إجمالي عدد السكان (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠١٨).

- وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٢٠ انخفضت النسبة إلى ٢٧% إذ بلغ عدد الأميين ١٧٧٣١٢٧ (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٢٠).

- وفقاً للإحصائيات السابقة ومع رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف إعلان مصر خالية من الأمية بالتعاون مع جميع مؤسسات الدولة (الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني) وذلك من خلال التشبيك وبناء شراكات فاعلة مع جميع الجهات والمؤسسات التي نص عليها قانون إنشاء هيئة تعليم الكبار في مصر لمواجهة قضية الأمية وصولاً إلى مصر بلا أمية بحلول ٢٠٣٠ (عمري، ٢٠٢١، ٥٠).

وسعيًا لتحقيق حلم مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠ تم اتخاذ الإجراءات التالية لتمويل جهود محو الأمية في مصر:

أ- مبادرة (بزنس أونلاين):

انطلقت المبادرة في يناير ٢٠٢٠ لمساعدة أطفال الصعيد على النجاة من الأمية وهي برعاية وزارة الشباب والرياضة دعماً لمحو الأمية بقرى صعيد مصر التي تعيق الإمكانات المادية لمعظم أهاليها وجود فرص مواتية للفرار من الأمية (برنس أونلاين، ٢٠٢١).

ب- مبادرات جامعية مصرية:

قامت عديد من الجامعات المصرية بإلزام خريجها بمحو أمية (٤) من الأميين كمتطلب رئيس من متطلبات الحصول على شهادة التخرج، وقامت بعقد بروتوكولات تعاون مع هيئة تعليم الكبار يحصل بمقتضاه الطالب على مبلغ ٣٠٠ جنيه مصري كحافز عن كل أمي تتم محو أميته مقدمة من هيئة تعليم الكبار بالإضافة إلى ١٠٠ جنيه مصري إضافي من بعض الجامعات المصرية (الهيئة العامة لتعليم الكبار، ٢٠٢٣).

ج- مبادرات توظيف المميزين كمعلمين في مجال محو الأمية:

أعلنت محافظة أسيوط عن توفير فرص عمل لشباب الخريجين الحاصلين على مؤهلات (متوسطة- فوق متوسطة - عليا) وجميع العاملين بالقطاع الحكومي وملفات الخدمة العامة من خلال فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار بجميع قرى ومراكز المحافظة والاستفادة من المنح والمكافآت المقدمة للمعلمين بتلك الفصول وقدرها ٣٠٠ جنيه مصري عن الدارس الناجح بحد أدنى ١٠ دارسين وبحد أقصى ٢٥ دارساً بالفصل الواحد في دورة مدتها ٣ أشهر (محافظة أسيوط، ٢٠٢١).

د - مبادرة حياة كريمة:

أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع الهيئة العامة لتعليم الكبار في يوليو ٢٠٢٠ عن بدء تنفيذ مبادرة " حياة كريمة بلا أمية " التي تستهدف تعليم الكبار في القرى الأكثر فقراً وتستهدف الفئة العمرية من ١٦ إلى ٣٥ عاماً. وتلتزم وزارة التضامن بتوفير مدرسي الخدمة العامة ومكلفات تكافل وكرامة من حملة المؤهلات العليا وفوق المتوسطة والمتوسطة للعمل في المشروع و تكون مدة الدراسة في المبادرة من ٣ إلى ٦ أشهر على أن تلتزم وزارة التضامن بتوفير فرص عمل للناجحين المتحررين من الأمية (وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠٢٠).

هـ مبادرات فودافون مصر:

أطلقت مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع عدداً من المبادرات التطوعية الممولة بالكامل ومنها مبادرة **"العلم قوة"** التي انطلقت عام ٢٠١١، و مبادرة **"المصريون يتعلمون"** بالشراكة مع وزارة الشباب والرياضة والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار التي عملت على تشجيع الأميين للتسجيل والانضمام إلى فصول محو الأمية من خلال مراكز الشباب، وكذلك مبادرة **"متخليش حاجة توقفك"** التي أطلقتها الشركة عام ٢٠١٢ بمشاركة الفنان محمد منير (جريدة الوطن، ٢٠١٥).

ويرى البحث تعليقاً على المبادرات التمويلية السابقة :

- مبادرات تمويل جهود محو الأمية في مصر هي مبادرات تطوعية في أغلبها مقابل مكافآت رمزية تمنح للمساهمين في تلك المبادرات.
- مبادرات تمويل جهود محو الأمية في مصر هي مبادرات تتم في إطار ذاتي للقائمين على المشاركة التطوعية بعيداً عن التنظيم المنهجي والتخطيط الاستراتيجي الفعال.
- الحوافز المالية الداعمة لهذه المبادرات هي حوافز لا ترقى لمستوى الحدث إذ يجب أن يعاد النظر في منظومة التمويل المصري المتنوع لجهود محو الأمية ليكون حافزاً للمشاركين على الانخراط في هذه الجهود التطوعية .
- النسب المئوية للإنفاق على المساهمات المتنوعة في مجال محو الأمية غير معلنة بصورة رسمية وهذا يلقي بظلال قاتمة على جدية المساهمات التي تقوم فيها الجامعات المصرية حالياً بالعبء الأكبر في إطار الممارسات التطوعية المجانية وفق استحقاقات التخرج وهذا الأمر يستدعي التحليل والبحث وصولاً إلى ممارسات تمويلية عصرية تنتقل بهذه المهمة من الإطار التطوعي إلى الإطار التحفيزي .

ثانياً: أهم متطلبات التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" الداعمة لتمويل جهود محو الأمية:

جاءت رؤية مصر ٢٠٣٠ داعمة للتنمية المستدامة في مصر متضمنة الإشارة إلى متطلبات تلك التنمية في مجال محو الأمية على النحو التالي كما أشار (جمعة، وعمرى، ٢٠١٩):

- الإشارة الواضحة إلى دور التعليم كمكون رئيس وأساسي من مكونات التنمية المستدامة والتي ترسخ مفهوم الاهتمام بجهود محو الأمية وتعليم الكبار، بمصر باعتبار ذلك مطلباً حيوياً من متطلبات الاستدامة التنموية.

- تتفق الرؤية المصرية ٢٠٣٠ مع الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة لتعليم الكبار ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ والتي تسعى إلى إعلان مصر خالية من الأمية بحلول ٢٠٣٠ من خلال تعاون ومشاركة مؤسسات الدولة كافة.
- تنطلق الرؤية المستدامة نحو تبني مفهوم جودة الحياة هذا المفهوم الذي يؤكد التوجه العالمي لتعليم الكبار القائم على استثمار الطاقات البشرية ومنح الفرصة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة في الجهود التطوعية لمحو الأمية ودعم مسيرة الكبار التنموية نحو جودة الحياة.
- تنطق الرؤية المصرية اعتماداً على استثمار الإمكانات المتاحة بدعم مبادرات التمويل الوطنية تمهيداً للانتقال إلى تحقيق الغايات التنموية التي أقرتها الأمم المتحدة وفقاً لرؤيتها للتوجه العالمي المستدام ٢٠٣٠.
- كما أشارت وزارة التخطيط إلى المنطلقات الأساسية للتوجه المصري المستدام وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ على النحو التالي: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٤).
- تمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة مستقبلية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر وتستهدف توحيد الجهود للمشاركة في تنفيذ هذه الرؤية الطموحة للمستقبل.
- تعد الرؤية تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي يستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الشامل في كافة المجالات وبناء تنمية وطنية مصرية مستدامة .
- تعتمد الرؤية على دعم المساهمات التطوعية في كافة المجالات وكافة القطاعات في إطار المسؤولية التضامنية بين كافة أبناء الوطن الواحد تحت مظلة " شركاء في التنمية ".
- تعتمد الرؤية على مرتكزات جودة الحياة الداعمة للارتقاء بالمواطن المصري وتمكينه من إثبات ذاته باعتباره شريكاً رئيساً في هذه التنمية .
- تبنت الرؤية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يقصد به تحسين جودة الحياة والانتقال بالمجتمع المصري إلي آفاق تنموية جديدة .
- تؤكد الاستراتيجية ضمان مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة توظيفها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة .

ويري البحث من خلال تحليل المحاور الرئيسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، الداعمة لجهود محو الأمية وتعليم الكبار، أن التوجهات الأساسية لدعم جهود تمويل برامج محو الأمية في مصر يجب أن تستند إلى المتطلبات التالية:

١. تمويل جهود محو الأمية وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ ليس مسؤولية الدولة وحدها بل هي جهود يجب أن تشارك فيها المؤسسات كافة؛ الحكومية والأهلية والخاصة وفق رؤية إستراتيجية تمويلية طموحة تستهدف إقرار مبدأ التحفيز لجذب المشاركين في هذه المبادرات.

٢. مسؤولية تمويل جهود محو الأمية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ هي مسؤولية تضامنية بين مؤسسات الدولة كافة في إطار تشاركي مقنن يعتمد على إقرار مبادرات التعاون وبروتوكولات الشراكة المؤسسية الداعمة لاستثمار طاقات المشاركين في هذه الجهود. ٣. جودة الحياة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ تستدعي ضرورة التحرر من الأمية والانتقال من مفهوم محو الأمية الأبجدية إلى محو أنواع الأمية الأخرى مواكبة للتوجهات العالمية للتنمية المستدامة، ومن ثم يجب أن تصاغ الرؤى المستقبلية مدعومة ببرامج تنموية ممولة تمويلاً جيداً من خلال مساهمات المشاركين على كافة أنواعهم وتوجهاتهم الوطنية.

٤. التنمية الوطنية الشاملة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ تستدعي إقرار الخطط الداعمة للمهارات الحياتية للأمين لتأمينهم من استثمار قدراتهم وهذا لن يتأتى إلا من خلال برامج تأهيل وتدريب تعتمد على مبادرات تمويلية للمؤسسات والشركات والكيانات الصناعية الكبرى التي يجب أن تتعاون مع الدولة في مسارات التمويل.

٥. المشاركة التطوعية في مجال محو الأمية لكل قطاعات الدولة وبمساهمة مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تتحرر من مبدأ الإلزام الذي يثقل كاهل المكلفين سواء في الجامعات أو الخدمة المدنية أو في سائر القطاعات الحكومية، وذلك عبر مبادرات تمويلية تكافئ هؤلاء المتطوعين وتمنحهم مجموعة من الحوافز التي تشدّ همهم وتجعلهم يشاركون في جهود التطوع في مجال محو الأمية برغبتهم دون ضغوط.

٦. مساهمات التمويل في مجال محو الأمية وفق رؤية ٢٠٣٠ يجب أن تنطلق في إطار دعم منظومة الولاء والانتماء للوطن لتوفير المناخ الآمن والإمكانيات الداعمة للممارسات المتنوعة في هذا التحدي الذي سوف يعبر بمصر إلى ٢٠٣٠ دون أمية.

٧. وقد أشاء (فاروق، ٢٠٢١) إلى أن متطلبات تمويل جهود محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ يجب أن ترسخ خمس مهارات أساسية مطلوب تحقيقها لتحقيق النجاح الكامل في مجال محو الأمية وهي: (فاروق، ٢٠٢١، ٣٥).
- **اليقظة:** أي القدرة على الوعي المعرفي بكيفية التواصل والتفاعل مع الآخرين، وهذا يستدعي توافر برامج تمويلية داعمة لاستقطاب الأميين لفصول محو الأمية.
 - **المرونة المعرفية:** أي الثراء المعرفي لدى القائمين على جهود محو الأمية، وهذا يتطلب توفير برامج تمويلية متخصصة لدعم تدريب المشاركين في برامج محو الأمية على التمكين من منظومة المرونة المعرفية والتي تمثل الثراء الفكري القادر على استيعاب الأميين وجدانياً لدمجهم في فصول محو الأمية .
 - **التسامح:** ويستدعي هذا الأمر أن ندرب المشاركين في برامج محو الأمية على أسس الحوار الفعال مع الأميين وكسب ثقتهم والاندماج الوجداني معهم، وهذا بالطبع يحتاج إلى برامج ممولة تمويلاً جيداً لترسيخ هذا التوجه.
 - **التكيف الاجتماعي:** ويقصد به القدرة على المواءمة مع سلوكيات الثقافات المختلفة، وهذا يستدعي أن يكون هناك مدربون مؤهلون للتواصل مع المشاركين في جهود محو الأمية لتمكينهم من مهارات التكيف الاجتماعي مع الأميين، وهؤلاء المدربون يجب أن يؤهلوا لتلك المهمة من خلال برامج تدريبية متخصصة تحتاج إلى إقرار آليات تمويل داعمة لهذا التوجه .
 - **التعاطف عبر الثقافات:** وهو أرقى درجة من درجات التواصل مع الأميين؛ إذ يبرز قدرة المتعاملين مع الأميين على الاندماج معهم والانصهار الثقافي مع ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهو كذلك أمر يحتاج إلي برامج تمويلية متخصصة .
- وهنا، تجدر الإشارة إلى أن برامج تمويل جهود محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ يجب أن تعتمد على مبادرات التنوع والتي تضمن:
- مشاركة قطاعات الدولة كافة في هذه الجهود، مع الالتزام الوطني والديني والمهني والأخلاقي الذي يستهدف الارتقاء بالهيكلية الاجتماعية والثقافية والمعرفية لأبناء الوطن، وهو توجه قومي يحتاج إلى إقرار ممارسات تمويلية داعمة على أعلى المستويات.
 - الانتقال من الجهود التطوعية الإعلامية غير الجادة إلى ممارسات تنمية إستراتيجية في إطار التخطيط الشامل واضح المعالم للقضاء على الأمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.

- الانتقال من مستوى الأعمال المنعزلة خارج الإطار القومي إلى ممارسات وطنية قائمة على المشاركة والاندماج والتعاون مع كافة مؤسسات الدولة في هذا الشأن.
- وهذه الاستخلاصات تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (مغيث، ٢٠٢١، ٤٤) من أننا يجب أن نتخلى عن المنظور الإستاتيكي لمشكلة الأمية التي نطن بالخطأ أنها قد انتهت بمجرد محو أمية الأمي وحصوله على شهادة محو الأمية المختومة، بل يجب النظر إلى مشكلة الأمية نظرة ديناميكية مستمرة تمكن الأميين من الحصول على كافة حقوقهم في إثبات الذات والتميز ومواصلة الانطلاق نحو آفاق جيدة للتحرر من قيود الأمية. وقد اعتمدت عديد من دول العالم على تعزيز مسارات تمويل جهود محو الأمية وفق متطلبات التنمية المستدامة على النحو التالي (مكرم، ٢٠٢١، ٦٤-٦٧):

أ. **الولايات المتحدة الأمريكية:** ركزت على المبادرات التطوعية التمويلية في مجال محو الأمية من خلال مدارس أطلق عليها "opportunity schools" وشملت عدة محاور منها؛ الاهتمام بمحو أمية ساكني المناطق الفقيرة ومحو الأمية الأسرية، وتمت المبادرة تحت إشراف المكاتب الفيدرالية التابعة لوزارة التعليم ومؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الجهات غير الحكومية الممولة للمبادرات التطوعية .

ب. **الصين:** تنوعت المبادرات التطوعية في مجال محو الأمية في الصين وعملت على إنقاذ الصين من خطر الأمية الأبجدية والتي كانت تمثل نسبة ٨٠% عندما دخلت جمهورية الصين حقبته الحديثة والتي كانت نسبة أمية الإناث فيها ٧٠% ومعدل التحاق الصغار بالمدارس ٢٠% فقط وعبر الممارسات التمويلية الحكومية والتطوعية تمكنت الصين من القضاء نهائياً على الأمية الأبجدية في تحد رائع يجب أن يكون أيقونة نجاح للمساهمين في جهود تمويل برامج تمويل محو الأمية في العالم.

ج. **كوبا وتجربة ربط التعليم بالعمل:** ركزت المبادرات التمويلية في كوبا على أهمية وحتمية التحرر من الأمية الأبجدية ومولت المؤسسات غير الحكومية برامج محو الأمية ومنها برنامج المدرسة من أجل الريف The school to the country side حيث ذهب طلاب المدارس إلى الريف وكذلك طلاب الجامعة للتطوع في مجال محو الأمية بدعم تمويلي كبير من الدولة والمؤسسات المدنية المانحة حتى تمكنت كوبا من القضاء على مشكلة الأمية وغدت دولة خالية من الأمية الأبجدية.

ويؤكد البحث على: أن التوجهات المحلية والعالمية الداعمة لبرامج تمويل جهود محو الأمية في المناطق التي تكثر فيها معدلات الأمية الأبجدية ما كان لها أن تنجح إلا من خلال ممارسات تمويلية متنوعة تعتمد على الدعم الحكومي المميز وتفتح المجال واسعاً أمام المساهمات التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني التي قدمت كافة التسهيلات المالية التي مكنت الخبراء من صياغة رؤية استراتيجية وابتكار آليات تنفيذية أنقذت الدولة من خطر الأمية الأبجدية وانطلقت بها نحو آفاق جديدة للتنمية المستدامة وفق الرؤية العالمية للتنمية ٢٠٣٠ .

ثالثاً: أهم المعوقات التي تحول دون نجاح التمويل المتنوع للقضاء على مشكلة الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ .

أشارت دراسة (جمعة، ٢٠٢١) إلى أن أهم المعوقات التي تحول دون نجاح برامج التمويل المتنوع تتمثل فيما يلي: (جمعة، ٢٠٢١، ١٨-١٩).

١- غياب الهياكل التنظيمية المؤسسية التي تدار من خلالها مساهمات الممولين في مجال القضاء على الأمية والتحرر منها.

٢- ضعف ثقافة التمويل المؤسسي الممنهج الداعم للدولة في مساراتها التنموية المستدامة والقناعة بأن مساهمات التمويل تقتصر على مجرد التمويل الرعائي للفقراء والمساكين والمهمشين بعيداً عن رؤية استثمار هذه المصادر التمويلية في تعزيز الأطر التمويلية العليا للدولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

٣- غياب الرؤية التربوية الإستراتيجية القائمة على استثمارات هذه المساهمات التمويلية في مجال محو الأمية وفق مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص.

٤- العلاقة المتوترة بين الدولة والجهات غير الحكومية الممولة لبرامج محو الأمية خاصة في ضوء الأزمات السياسية والدينية التي تعاني منها كثير من الدول ومنها مصر التي استطاعت أن تتجاوز هذه الأزمة ولكنها إلى الآن لم تتجاوز أزمة الثقة مع المؤسسات المانحة للتمويل التنموي.

٥- ضعف خبرات المؤسسات الأهلية الممولة لبرامج محو الأمية؛ إذ لا تمتلك الكوادر المؤهلة القادرة على استثمار قدراتها التحويلة في تعزيز مبادرات محو الأمية .

٦- غياب التوجه الإستراتيجي التمويلي المصري واضح العالم والذي يركز على بناء آليات إستراتيجية محددة لاستثمار المساهمات التمويلية في برامج محو الأمية وتعليم الكبار.

- ٧- غياب قواعد البيانات الداعمة لتوجيه مسارات التمويل للقضاء على أزمة الأمية في مصر ومن ثم تتركز هذه الجهود وفي مناطق بعينها دون الأخرى.
- ٨- ضعف قدرة الكوادر الإدارية غير المدربة على قيادة مسيرة التمويل في مجال محو الأمية، وبالتالي تقع هذه الجهود تحت وطأة الهدر وفقدان الفاعلية التمويلية الداعمة لبرامج محو الأمية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- كما أشارت دراسة (جوهر، ورضوان، ٢٠٢١) إلى أن أبرز أسباب ضعف الاستفادة من المساهمات التمويلية في مجال محو الأمية بمصر يتمثل في الآتي (جوهر، ٢٠١٨، ٤٧-٤٨):
 - ١- ضعف القدرة المؤسسية للجهات القائمة على إدارة منظومة المساهمات التمويلية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.
 - ٢- انهيار معيارية العدالة في التعليم المصري وسيطرة التوجه الرأسمالي على المؤسسات التعليمية مما جعل الفقراء ينسحبون من مؤسسات التعليم الحكومية تحت وطأة الفقر والتهميش وتوحش مؤسسات التعليم الخاصة وعدم قدرة المساهمات التمويلية على سد فجوة العدالة.
 - ٣- استثمار المساهمات المالية للجهات المانحة في ممارسات تمويلية لا ترتقي إلى مستوى الطموحات المأمولة في مجال محو الأمية.
 - ٤- فشل النظام التعليمي في مصر في استثمار الممارسات التمويلية للجهات المانحة في القضاء على ظاهرة تسرب تلاميذ التعليم الابتدائي الذين انضموا إلى أعداد الأميين الجدد في مصر في ظاهرة مؤسفة تحتاج إلى تدخل فوري وحاسم لإعادة هؤلاء التلاميذ إلى مصاف الدراسة وضمان استمراريتهم فيها.
 - ٥- ضعف آليات المساءلة والمحاسبة والمراقبة التي من شأنها أن تتابع المساهمات التطوعية والتمويلية في مجال محو الأمية للتأكد من توظيف هذه الممارسات التمويلية توظيفاً جيداً في مجال القضاء على الأمية.
- ويرى البحث،** أن تلك المعوقات ترسخ مفهوم غياب التنسيق بين الدولة وبين الجهات الممولة لبرامج محو الأمية؛ إذ لا تعتمد منظومة تمويل جهود محو الأمية بمصر على آليات معتمدة وفق المعايير القياسية للتمويل التعليمي الفعال والذي يستهدف القضاء على مشكلة الأمية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠.
- وتري دراسة (مغيث، ٢٠١٨، ١٧-١٩) أن جهود إصلاح التعليم في مصر في الألفية الجديدة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تعتمد في جزء كبير على إتاحة الفرصة

للجهات الداعمة أن تمول برامج محو الأمية وتحقيق العدالة التعليمية ودعم منظومة تكافؤ الفرص تتعرض إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من أدوار هذه المساهمات التمويلية في تحقيق أهدافها خاصة في مجال محو الأمية، وتتمثل هذه المعوقات في الآتي:

١- ضعف التنسيق بين الدولة والجهات الممولة لبرامج محو الأمية في تبني إستراتيجية موحدة للقضاء على الأمية في إطار الشراكة الفاعلة.

٢- غياب الرؤى الاستثمارية الداعمة لتمويل برامج محو الأمية في مصر لضعف القناة بالقدرة على محو الأمية الأبجدية والتي تمثل مشكلة متأصلة في أعماق التعليم المصري .

٣- ضعف الممارسات التمويلية في مجال محو الأمية إذ لا تحقق هذه الممارسات الغايات التي قدمتها الجهات المانحة من أجلها وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها غياب التنسيق وضعف التواصل وسيطرة التوتر والقلق بين الدولة والجهات الراغبة في تمويل برامج محو الأمية .

٤- ضعف منظومة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بتوحيد ممارساتها في مجال محو الأمية في مصر، إذ تلجأ كل مؤسسة إلى الاعتماد على جهودها فقط في مجال محو الأمية دون تنسيق مع الجهات الشريكة وتمويل هذه الممارسات في إطار القدرات الذاتية فقط ودون الاهتمام بالقدرات المشتركة للجهات الأخرى المساهمة في التمويل.

٥- سيطرة البيروقراطية على منظومة التعامل مع الممارسات والمساهمات التمويلية لبرامج محو الأمية مما يضعف هذه الجهود ويضعها أسيرة الترقب والقلق والانتظار. ويرى البحث، أن هذه المعوقات يجب أن يتم التصدي لها في إطار تذليل العقبات التي تحول دون تفعيل الممارسات التمويلية لمحو الأمية والقضاء عليها في ضوء رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠ ومتطلبات التنمية المستدامة المستمدة من هذه الرؤية.

المحور الثاني: الدراسة الميدانية:

تناول البحث في إطاره النظري أسس التخطيط لتنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ والتوجه التنموي المستدام الذي يستهدف القضاء على الأمية نهائياً بحلول ٢٠٣٠، واستعرض البحث مفهوم التمويل ومصادره وواقعه الحالي في مصر، وبعض الممارسات العالمية في هذا الميدان والتي أكدت أن الاحترام الوطني بجهود التمويل في مواجهة الأمية يعد المؤشر الرئيس لنجاح هذه الجهود

التي يجب أن تكون تحت مظلة إدارية قادرة على استثمار هذه المساهمات التمويلية وفق خطط ورؤى مستقبلية تستهدف ترسيخ التوجه التعاوني للقضاء على مشكلة الأمية، وهذا التوجه التعاوني يقصد به توجه الدولة بالمشاركة مع المؤسسات والجهات الممولة لجهود محو الأمية.

كما تناول البحث، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح جهود التمويل لمواجهة مشكلة الأمية في مصر، والتي أكدت أن منظومة التمويل الحكومي وغير الحكومي في مجال محاربة الأمية هو تمويل عشوائي يعتمد على المبادرات الفردية أو المؤسسية الذاتية بعيداً عن الإطار الوطني العام المستند على خطط وآليات تنفيذية معتمدة.

وباستقراء الواقع في مصر فإن أزمة الأمية لازالت تؤرق الدولة؛ فمعدلات الأمية التي لازالت عالية حتى اليوم إذ تمثل نسبة ٢٧% من الشعب المصري وهي كارثة بكل المقاييس تستدعي التفكير الفوري في إيجاد بدائل تمويلية غير نمطية لتمويل ممارسات محو الأمية في مصر وفق رؤى إبداعية جديدة قادرة على أن تحرر ممارسات محو الأمية من التقليدية المفرطة إلى ممارسات عصرية جديدة تواكب التوجهات العالمية للتمويل وتستفيد من الرؤى العالمية التي نجحت في القضاء على مشكلة الأمية اعتماداً على تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية وفق هذه الرؤى.

ويتناول البحث في الجزء الحالي الإطار الميداني الذي من خلاله يتم تحليل واقع المساهمات التمويلية وأهم العقبات التي تواجه تنويع مصادر التمويل وأهم المقترحات الداعمة لتنويع مصادر التمويل في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ لإقرار التنمية المستدامة.

إجراءات الدراسة الميدانية:

تشتمل إجراءات الدراسة الميدانية على الآتي:

١- أهداف الدراسة الميدانية

تمثلت أهداف الدراسة الميدانية في:

- تحليل واقع تمويل ممارسات محو الأمية في مصر.
- استعراض أهم العقبات التي تحول دون توظيف الممارسات التمويلية في مجال محو الأمية.
- تحليل واقع التوجه التنموي المستدام "مصر بلا أمية" وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .
- إبراز البدائل التمويلية المتاحة لتمويل جهود محو الأمية في مصر لتحقيق التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.

٢- أهمية الدراسة الميدانية :

تتمثل أهمية الدراسة الميدانية في كونها تحلل واقع ممارسات تمويل جهود محو الأمية في مصر على ضوء التوجه التنموي المستدام مصر ٢٠٣٠ وتحليل واقع هذه الممارسات التمويلية ومدى كفاءة استثمارها في هذا الميدان، وأهم العقبات التي تحول دون الاستثمار الجيد لهذه الممارسات التمويلية المتنوعة وصولاً إلى بناء تصور مقترح لاستثمار تلك الممارسات التمويلية للقضاء على الأمية في مصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ وبما يحقق جودة الحياة لمن تمت محو أميتهم وفق هذه الجهود.

٣- منهج الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة الميدانية على "المنهج الوصفي"، والذي من خلاله يتم التركيز على وصف طبيعة، وخصائص مجتمع معين، من خلال جمع الحقائق والقرائن حول موضوع الدراسة في بيئتها الأصلية (ملحم، ٢٠٠٥، ٧٩)، لتحليل واقع الممارسات التمويلية لجهود محو الأمية في مصر وبحث سبل تنويع هذه الممارسات وبناء آلية جديدة لاستثمارها لتحقيق الهدف التنموي المستدام وهو مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠.

٤- أداة الدراسة الميدانية:

- اعتمدت الدراسة على "المقابلة المفتوحة" open question مع عينة من الخبراء في مجال التمويل واقتصاديات التعليم، وذلك للأسباب التالية:
- تعد المقابلة المفتوحة فرصة للتواصل المباشر مع الخبراء المعنيين في مجال التمويل لاستطلاع آرائهم في منظومة تمويل جهود محو الأمية في مصر وفق المعايير القياسية لجودة برامج التمويل.
 - تعد المقابلة المفتوحة أداة مناسبة لتحليل استجابات المفحوصين تحليلاً مباشراً وكذلك تحليل الإيماءات والاستجابات غير المباشرة التي لم يصرح بها المفحوصون والتي يمكن بناء قناعات من خلال تحليل هذه الاستجابات.
 - تعد المقابلة المفتوحة فرصة لاستطلاع الرأي حول النقاط الشائكة التي لا يمكن التوصل إليها من خلال الأدوات التي تعتمد على التواصل غير المباشر.
 - يمكن الاستعانة بالوسائط التكنولوجية الحديثة أثناء إجراء المقابلة المفتوحة منها؛ التسجيل الصوتي وتصوير كامل للمقابلة المفتوحة بالفيديو للاستفادة منها وفق الضوابط والأعراف المتبعة قانوناً.

- تمتاز المقابلة المفتوحة بالمرونة الموقفية والقدرة على إدارة الجوار بدقة بعيداً عن الاسترسال في موضوعات جانبية وقضايا لا علاقة لها بالقضية الأصلية للدراسة. وقد تم صياغة أسئلة المقابلة المفتوحة بشكل مركز، يتناول أسس التمويل المتنوع لدعم جهود محو الأمية في مصر؛ لتحقيق الهدف التنموي لرؤية مصر ٢٠٣٠، ألا وهو الوصول إلى "مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠"، وتم صياغة أربعة أسئلة للمقابلة المفتوحة، على النحو التالي:

- السؤال الأول: ما واقع تمويل جهود محو الأمية في مصر؟
- السؤال الثاني: هل يمكن تحقيق الهدف التنموي المستدام مصر بلا أمية بحلول عام ٢٠٣٠ في ضوء منظومة التمويل الحالية؟
- السؤال الثالث: ما أهم المعوقات التي تحول دون نجاح تنويع ممارسات التمويل في مجال محو الأمية بمصر؟
- السؤال الرابع: ما أهم المقترحات الداعمة لتنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٥. أسلوب المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على أسلوب "التحليل الكيفي" لإجابات عينة الدراسة، وذلك لاستطلاع الآراء حول واقع التمويل في مجال محو الأمية، وإبراز مدى قدرة مصر على تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في: "القضاء على الأمية بحلول عام ٢٠٣٠"، وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، وأهم البدائل التمويلية المتنوعة المقترحة للقضاء على الأمية، وفق التوجه التنموي المستدام لمصر ٢٠٣٠.

٦- تحديد عينة الدراسة ومبررات اختيارها:

تكونت عينة الدراسة من (٣٠) خبيراً من خبراء التربية - المهتمين باقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي- في مجال التنمية المستدامة، وذلك من أقسام أصول التربية في كليات التربية بجامعات (دمياط، والمنصورة، وعين شمس، والمنيا، وسوهاج، وكفر الشيخ، وطنطا، والمنوفية، وبورسعيد)، وتم إجراء المقابلة وجهاً لوجه مع عدد (١٧) من الخبراء، وتم إجراء المقابلة عند بعد "online" مع عدد (١٣) من الخبراء.

وتمثلت مبررات اختيار العينة فيما يلي:

- الخبرة التي يتمتع بها الخبراء في مجال التخطيط التربوي.
- الخلفية الاقتصادية الداعمة للتوجهات الاستثمارية في التعليم.

- رصد الدراسات والمؤلفات البحثية والتربوية ذات الصلة بالموضوع المثار ومن ثم الدراية التامة بأبعاده ومتطلبات تفعيله.
- التجارب العملية التي تمت ممارستها في مجال التخطيط لجهود تمويل محو الأمية في مصر بما يمثل خبرة عملية مميزة في مجال الدراسة الميدانية.
- الدراية الكاملة بخطة مصر للتنمية ٢٠٣٠ وسبل تفعيلها في ضوء الإمكانيات التمويلية المتاحة لجهود محو الأمية في مصر.
- الحماسة التي أبدأها السادة الخبراء للموضوع المطروح عليهم والإجابة عن الأسئلة بوضوح وشفافية رغبة في بناء نظام تمويلي عصري مميز يعتمد على تنوع الممارسات التمويلية في مجال محو الأمية وصولاً إلى مصر بلا أمية ٢٠٣٠.
- ٧- **مجالات تطبيق الدراسة الميدانية:**
تم تطبيق الدراسة الميدانية التزاماً بالمجالات التالية:
 - **المجال الموضوعي:** اعتمدت المقابلة على تحليل آراء العينة حول قضية تنوع الممارسات التمويلية لجهود محو الأمية في مصر في ضوء التوجه التنموي المستدام وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ التي تستهدف إعلان مصر بلا أمية بحلول ٢٠٣٠.
 - **المجال البشري:** اعتمدت الدراسة على تحليل آراء (٣٠) خبيراً من خبراء التخطيط التعليمي في مصر من ذوى الخبرة في ميدان الدراسة.
 - **المجال الجغرافي:** تم الاستعانة بالخبراء من كليات التربية بجامعات (دمياط - المنصورة - عين شمس - المنيا - سوهاج - كفر الشيخ - طنطا - المنوفية - بورسعيد).
 - **المجال الزمني:** تم إجراء المقابلة الميدانية خلال شهر مارس ٢٠٢٣.
- ٨- **أساليب التحقق من نتائج الدراسة الميدانية:**
اعتمدت الدراسة على أساليب التحقق من نتائجها على النحو التالي:
 - **مراجعة المشاركين member checks:** حيث تمت عملية المراجعة من خلال المناقشات المباشرة مع السادة الخبراء لاستطلاع آرائهم في صياغة الأسئلة ومدى وضوحها ومدى ارتباطها بمحاور البحث والقدرة على تحقيق الأحداث العامة للدراسة الميدانية.

- **تقدير العمل التعاوني Collaborative Work:** حيث تم الاعتماد على منظومة العمل التعاوني مع السادة الخبراء وذلك للانفتاح التام على الرؤى المتفقة والمتباينة وتحليل وجهات النظر وصولاً إلي بناء آلية جديدة لتنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **الصدق:** حيث تم اتخاذ الإجراءات التي تستهدف التأكد من صدق البيانات وإعادة قراءة محتواها وتحليل الاستجابات لجميع الخبراء ثم الاتفاق على آلية واحدة لتحليل هذه النتائج وتفسيرها في ضوء التوافق والاختلاف .
- **الثبات:** حيث تم تحكيم أداة الدراسة من الخبراء ذوى الاختصاص؛ للتأكد من وضوح العبارات، وانتمائها لمحور البحث، وتطبيقها على الخبراء المفحوصين في إطار آلية واحدة معتمدة، ومتفق عليها.

تفسير نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها:

تم طرح الأسئلة على السادة الخبراء في مجال التخطيط التربوي، واقتصاديات التعليم المهتمين بقضية تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر، وكانت الإجابات على النحو التالي:

- السؤال الأول: ما واقع تمويل جهود محو الأمية في مصر؟.

اتفقت آراء عينة الدراسة بنسبة (١٠٠%) على أن واقع جهود محو الأمية في مصر يتسم بالآتي:

- لا توجد خطة واضحة المعالم لتمويل منظومة مواجهة الأمية في مصر.
- الممارسات التمويلية الحالية هي ممارسات حكومية تنفق على منظومة الرواتب والممارسات الإدارية المعتادة داخل هيئة تعليم الكبار بمصر في شقها الأكبر دون التركيز على المخصصات التمويلية الداعمة بشكل مباشر لتشجيع ممارسات محو الأمية.

- تعتمد هيئة تعليم الكبار في جهودها على الممارسات التطوعية للجهات الشريكة حالياً دون تحمل أي أعباء مالية وتكتفي فقط بالممارسات الإدارية التنظيمية المتبعة لفتح الفصول وإعلان النتائج والدعم الفني لممارسات محو الأمية.
- الممارسات التمويلية غير الحكومية هي ممارسات تتم في إطار ضيق بعيداً عن آليات التنظيم والتنسيق الداعم لتوحيد واستثمار تلك الجهود وفق رؤى تمويلية معاصرة .
- الممارسات التمويلية الحالية تتسم بالعطاء التطوعي الرعائي فقط لمجرد محو الأمية دون الاهتمام بآليات التنمية المستدامة للأشخاص المتحررين من الأمية.
- البيانات الخاصة بتمويل جهود محو الأمية تتسم بالغموض وذلك لعدم وجود قواعد بيانات موثوق بها لتأصيل الممارسات التمويلية لجهود الأمية في مصر في ضوء مبادئ الوضوح والشفافية.
- ومن الجدير بالذكر،** هذه الإجابات تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (مكي، ٢٠١٥، ٢٤٢) من أن التعليم المصري في ظل العولمة يجب ألا ينسى أن هناك وجعاً في منظومة التعليم المصري اسمه " الأمية الأبجدية " والذي يجب تكاتف كافة الجهود لاستحداث منظومة تمويلية عصرية جديدة تتجاوز الممارسات التقليدية المعاصرة للتمويل والتي لم تحقق نتائج تذكر على المستوى القومي^(٤٨)، كما تتفق هذه الإجابات مع ما أشار إليه (ج كليس، ٢٠١٤، ٥٠٦)، من أن قضية تمويل الدول لجهود محو الأمية يجب أن تخضع لمعايير العدالة وتكافؤ الفرص إذ لازالت تلك القضية في كثير من دول العالم بعيدة عن معايير الشفافية وتكافؤ الفرص ودعم حقوق الفقراء المهمشين في حقهم المشروع في محو أميتهم وإعادة تأهيلهم للحياة وتلك مسؤولية وطنية ومجتمعية وأخلاقية.
- بينما اتفقت آراء عدد (١٥) من أعضاء العينة بنسبة (٥٠%) على أن:**
- ممارسات التمويل الحالية لجهود محو الأمية في مصر هي ممارسات حكومية فقط وهي ممارسات ضعيفة لا ترقى لمستوى المشكلة التي تحتاج إلى إعادة صياغة المنظومة التمويلية بشكل كامل يتناسب مع خطورة مشكلة الأمية.
- ممارسات التمويل عبر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة هي ممارسات تمويلية دعائية أكثر منها ممارسات تنموية إذ تجد هذه المؤسسات في مجال الدعاية الخاصة بمحو الأمية فرصة مناسبة للإعلان الدعائي عن منتجاتها

كي ترتفع نسبة مبيعاتها في الأسواق المصرية وهي ممارسات تمويلية هلامية لم تحقق نتائج ملموسة تجدر الإشارة إليها في هذا الشأن.
بينما أشار عدد (٢) من أعضاء العينة بنسبة (٦%) إلى الآتي:

- أن الممارسات التمويلية المعاصرة لجهود محو الأمية لا تخصص للإنفاق على المشاركين مع المشروعات القومية، بل هي مخصصات للعاملين في مجال محو الأمية في صورة بدلات، وحوافز، ومرتببات.
- أن المخصصات المالية تتم في إطارات تعاقدية مع جهات شريكة دون مردود يذكر على أرض الواقع، ومن ثم تحتاج هذه الممارسات إلى مراجعات دقيقة تتسم بالمعيارية والشفافية؛ لإعادة تصويب المسار، وتمكين الدولة من فرض سيطرتها على منظومة التمويل الحالية، بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة.

السؤال الثاني :

- السؤال الثاني: هل يمكن تحقيق الهدف التنموي المستدام مصر بلا أمية بحلول ٢٠٣٠ في ضوء منظومة التمويل الحالية؟

- اتفقت آراء عينة الدراسة بنسبة (١٠٠%) على أن الهدف التنموي المستدام مصر بلا أمية "٢٠٣٠"، هدف صعب التحقق بدرجة كبيرة، للأسباب التالية:
- وتيرة التقدم في معدلات التحرر من الأمية وتيرة بطيئة جداً ولا يمكن أن يصل بأي حال من الأحوال إلى نسبة الصفر الاعتباري ٧٪ والذي يمكن من خلاله اعتبار مصر خالية من الأمية.
 - تتبقى (٦) سنوات فقط على ٢٠٣٠ ولا زالت نسبة الأمية في المجتمع المصري تتجاوز ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان وهي نسبة تحتاج إلى عشر سنوات على الأقل لتجاوزها حال التركيز على هذه القضية بشكل مكثف.
 - الجهة الوحيدة التي تشارك في جهود محو الأمية هي الجامعات المصرية وخصوصاً في الفترة من ٢٠١٧ وحتى الآن، والجامعات المصرية هي التي تحقق إنجازاً في كل دورة من دورات هيئة تعليم الكبار يتجاوز ٩٥٪ من إجمالي مساهمات الجهات الأخرى المشاركة وذلك كله في إطار المساهمات التطوعية للجامعات المصرية دون أن تتحمل الهيئة أي أعباء مالية تجاه الطلاب المشاركين في هذا المشروع بداية من نهاية عام ٢٠٢٢ وحتى الآن ومن هنا يستحيل أن تصل إلى "مصر بلا أمية" في عام ٢٠٣٠ مشاركة الجامعة المصرية وحدها.

- سلبية قطاعات الدولة الأخرى وضعف مردودها في مجال محو الأمية يؤكد أنه لا توجد سياسيات مستقبلية واضحة المعالم لتحقيق حلم مصر بلا أمية بحلول عام ٢٠٣٠ بمشاركة هذه الجهات الرسمية أو الخاصة أو حتى مؤسسات المجتمع المدني التي تنتم أدوارها بالهشاشة والميل إلى الاستعراض الدعائي فقط دون الاهتمام بالرسالة المجتمعية السامية والمتمثلة في المشاركة الفعالة في تمويل وإدارة جهود محو الأمية في مصر وصولاً إلى مصر بلا أمية بحلول ٢٠٣٠.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الإستجابات تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (وظفة، ٢٠١٣، ٢٥) من أن المشروعات التربوية التنموية العملاقة في كثير من بلداننا العربية، هي مشروعات تبنتها أصوات خافتة، لم تتحرر حتى الآن من قيود الروتين الإداري الشائك، ومحاذير السياسة، ومخاوف الانفتاح على الآخر، أي أنها رؤي لا زالت سجينة الأنساق التربوية النظرية، ولم تتجاوز عقبة التنظير؛ وصولاً إلى التطبيق العملي؛ لتحقيق الرسائل الحضارية التنموية.

كما تتفق هذه الإستجابات -كذلك- مع ما أشارت إليه دراسة (فؤاد، ٨٤، ٢٠٢١) من أن حلم مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠، لازال حلماً بعيد المنال، حيث لازالت آليات الاستثمار البشري بعيدة عن تحقيق هذا الحلم، ولازال التعليم المصري يعاني من وطأة التسرب، وانهيار المرافق والبنية الأساسية، وتدهور الخدمات الصحية، وانتشار الفقر، والجهل، والمرض في كثير من المناطق المهمشة والنائية، والتي تحتاج إلى رعاية خاصة وعاجلة، وفق مبادرات فعالة ترتقى إلى مستوى الهدف التنموي المنشود، وهو مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠.

- كما اتفق أعضاء عينة الدراسة بنسبة (١٥%) لعدد (٥) أعضاء على أن : حلم مصر بلا أمية حلم من الممكن تحقيقه إذا:

- واجهت الدولة منظومة الترهل الحالي في مجال محو الأمية والتي لا ترقى إلى مستوى الطموحات المطلوبة حسب المؤشرات الرقمية المعلنة .
- رسخت الدولة "المشروع القومي لمحو الأمية" برعاية شخصية لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على غرار تبني فخامته لمبادرة القضاء على فيروس (C) نهائياً في إنجاز فريد من نوعه.
- إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي لهيئة تعليم الكبار وفق مبادئ المساواة والمحاسبة وتقييم الإنجازات وإعداد كوادر جديدة مؤهلة لقيادة المرحلة القادمة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ وهو أمر ممكن ومتاح.

ومن الجدير بالذكر، ان البحث الحالي يتفق مع هذه الإجابات والتي تؤكد أن الانطلاق نحو التغيير يجب أن يقر بأن الاعتراف بخلل السياسات، وسوء الممارسات، وتضارب القرارات، وضبابية المشهد الإداري لمنظومة محو الأمية في مصر؛ يُعد نقطة الانطلاق الحقيقية لبداية تصويب المسار.

- السؤال الثالث: ما المعوقات التي تحول دون نجاح تنويع مصادر التمويل في مجال محو الأمية بمصر؟

اتفقت عينة الدراسة بنسبة (١٠٠٪) على أن أهم المعوقات التي تحول دون نجاح تنويع مصادر التمويل في مجال محو الأمية في مصر، تتمثل في الآتي:

أ- المعوقات التشريعية: والتي تتمثل في الآتي:

- القيود الصارمة التي تفرضها الدولة على ممارسات التمويل في مجال محو الأمية خاصة لمؤسسات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة في تمويل جهود محو الأمية.

- الإجراءات الروتينية المعقدة التي تعرقل منظومة التمويل في مجال محو الأمية إذ ليس من السهل أن يسمح للجهات الممولة بالمشاركة السلسة في جهود محو الأمية دون استيفاء الضوابط الشديدة التي فرضتها الدولة على ممارسات التمويل.

- عدم وجود تشريعات مرنة تمكن المنظمات الأهلية أو الخاصة من المشاركة الفعالة مع الدولة في جهود محو الأمية.

ب- المعوقات التنظيمية: والتي تتمثل في الآتي:

- ضعف الرؤى الإستراتيجية الداعمة لمنظومة تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر.

- إهمال الكوادر المتخصصة ذات الرؤى الاستثمارية وقلة الاستعانة بهم في الأطر التخطيطية والتنظيمية لممارسات تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر.

- ضعف الهيكلية الوطنية الداعمة لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف إعلان مصر بلا أمية؛ فلازالت المؤسسات الداعمة لهذا التوجه ليست على مستوى الرؤية المأمولة إذ لا تمتلك محددات وآليات تنفيذ هذه الرؤية المقترحة .

ج- المعوقات التعليمية: والتي تتمثل في الآتي:

- ضعف دور هيئة تعليم الكبار في التواصل مع المؤسسات التعليمية المصرية لإقرار آليات جديدة للتحفيز في مجال محو الأمية لضعف مبادرات التمويل في هذا الشأن.

- غياب تمويل مبادرات التعامل مع الأميين داخل فصول الدراسة من حيث المناهج والوسائل التعليمية والوسائط التكنولوجية والمعلمين المدربين القادرين على التواصل مع الأميين .
- ضعف قدرة كليات التربية على أن تعد "معلمي الكبار" إعداداً عصرياً يمكنهم من التواصل الفعّال مع الأميين داخل مصر ومن خلال مبادرات تمويل داعمة لهذا التوجه التربوي العصري.

د- المعوقات المحاسبية: والتي تتمثل في الآتي:

- ضعف مراقبة الدولة لممارسات محو الأمية في مصر والتي هي في كثير منها قد تعد إهداراً للمال العام طالما لم تحقق الإنجازات المطلوبة.
- ضعف آليات المساءلة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية المسؤولة وفقاً للدستور المصري عن مشاركة هيئة تعليم الكبار وحدها في جهود محو الأمية ومن ثم تركت هذه المؤسسات هيئة تعليم الكبار وحدها في الميدان تتصدى لهذه المشكلة دون مصادر تمويل داعمة ومن ثم فإن الفشل الكبير هو ما نشاهده الآن في جهود محو الأمية في مصر. وهذا الفشل يستدعي المساءلة والمحاسبة الفورية.
- ومن الجدير بالذكر، أن هذه المعوقات تتفق مع ما أشار إليه دراسة (الثبتي، ٢٠١٦، ٥٠)، من أن جهود محو الأمية في البلاد العربية ليست على القدر المأمول، إذ أن المؤسسات القائمة على مهمة محو الأمية لم تستجب - حتى الآن- للمتغيرات المحلية، والإقليمية، والعالمية الداعمة للتحرر من خطر الأمية، ولا زالت الأنظمة التعليمية العربية أسيرة فجوات العدالة في أنظمتها التعليمية، التي تقع تحت وطأة الفقر، والبطالة.
- كما أشار عدد (٧) من أفراد العينة، بنسبة (٢١%) إلى أن أهم المعوقات التي تحول دون نجاح مبادرات تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر، تتمثل في الآتي:
- غياب التوعية الإعلامية الوطنية بخطورة مشكلة الأمية وتجاهل هذه المشكلة بشكل واضح عبر كل الوسائط والمنصات الإعلامية المصرية.
- الحالة الاقتصادية المتردية والتي تحول دون قدرة المؤسسات الأهلية تحديداً من الاندماج في جهود محو الأمية إذ تفتقد القدرة التمويلية الذاتية الداعمة لهذا التوجه.
- ضعف الثقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية فيما يتعلق بأطر التوافق الداعمة لتنويع جهود تمويل محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الإجابات تتفق مع ما أشارت إليه دراسة (النشار، ٢٠١٥، ٣٠) من أن محاربة الأمية في مصر يجب أن تعاد صياغتها وفق منظومة شاملة، تستهدف إعادة بناء الفكر التربوي المصري المعاصر، الذي يجب أن يتحرر من قيود البيروقراطية، ويفتح انفتاحاً كاملاً على مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، في إطار شراكة مصرية تنموية فاعلة، تستهدف بناء مصر الجديدة، المتحررة من الأمية.

- السؤال الرابع: ما أهم المقترحات الداعمة لتنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

اتفقت آراء عينة الدراسة بنسبة (١٠٠ %) في الإجابة عن هذا السؤال حيث أكدت العينة ما يلي:

- ضرورة الانفتاح الحكومي على مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة وتذليل كافة العقبات التي تحول دون مشاركة هذه الجهات في تمويل ممارسات محو الأمية تمهيداً للقضاء على الأمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.
- أهمية المسارعة بوضع خطة عاجلة لتوظيف الممارسات التمويلية المتنوعة في مجال محو الأمية لإصلاح الوضع القائم وضبط الممارسات المختلة والارتقاء بمنظومة الأداء بشكل عام بما يحقق الأهداف المنشودة.
- أهمية الالتزام ببروتوكولات تعاون فعالة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة، تتضمن آليات معتمدة للمشاركة في تمويل جهود محو الأمية في مصر وفق مبادرات وسياسات وممارسات عصرية فعالة تحقق الغايات المنشودة.
- دعوة رجال الأعمال للمساهمة في تمويل جهود وبرامج محو الأمية خاصة في المجتمعات النائية والمهمشة تحقيقاً لمبدأ التنمية المستدامة.
- سن التشريعات الداعمة لجهود تمويل برامج محو الأمية من خلال المساهمين سواء رجال الأعمال أو مؤسسات المجتمع المدني أو المؤسسات الخاصة في إطار تشارك وطني فعال يستهدف القضاء علي الأمية وصولاً لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

- تقييم الممارسات التمويلية السابقة والاستفادة من نقاط الضعف في تدعيم الممارسات التمويلية الحالية لتحقيق الغايات المرجوة في مجال تمويل جهود محو الأمية.
 - تنظيم اللقاءات والمنتديات والحملات الإعلامية والتوعوية الداعمة لتوجه الدولة نحو إشراك المؤسسات الأهلية والخاصة في جهود تمويل برامج محو الأمية في مصر تحقيقاً لرؤية مصر للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠.
 - تقديم حزم من المكافآت والحوافز المادية المجزية للمشاركين من السباب في برامج محو الأمية وفق استراتيجية تمويلية جديدة تستهدف استقطاب الشباب للمشاركة في هذا الاستحقاق الوطني التنموي.
- وفي هذا السياق،** تتفق هذه المقترحات مع ما أشارت إليه دراسة (غرانو فيتر، ٢٠٢١، ١٨١)، من أن الدولة - كمؤسسة رسمية - وسائر المؤسسات الأخرى الأهلية، أو الخاصة، أو الأهلية، تمثل مجتمعة السوق الرأسمالي للدولة، فالدولة هي رأس السلطة المالية المركزية، التي تتولي تجميع مساهمات الممولين في مجال خدمة المجتمع؛ لينطلقوا جميعاً في إطار الشراكة الهادفة لتعزيز الدولة، والارتقاء بمقدراتها، وصيانة هويتها، وضمان جودة الحياة لمواطنيها، خاصة أولئك الذين يعانون من الفقر، والتهميش، والإقصاء^(٥٤).
- كما أشار عدد (٣) من أعضاء عينة الدراسة (بنسبة ٩ %) إلى:**
- أن جهود محو الأمية في مصر لن يكتب لها النجاح، إلا إذا تولت القوات المسلحة المصرية إدارة هذا الملف الحيوي، وذلك باعتباره ملفاً خاصاً بالأمن القومي المصري، حيث يجب أن يتم التعامل معه على أعلى مستوى من الحرفية، والمهنية، والانضباط.
 - وأن القوات المسلحة بكوادرها قادرة على إنجاز المهمة التنموية، وإعلان مصر خالية من الأمية بحلول عام ٢٠٣٠، بمشاركة كافة المؤسسات الحكومية، والأهلية، والخاصة، جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة.
 - ويرى البحث الحالي،** أن الطرح الخاص بإشراك القوات المسلحة في إدارة ملف محو الأمية في مصر، يعد طرْحاً جديراً بالاحترام، وذلك لعدة اعتبارات منها:
 - الفضل المتواصل في جهود محو الأمية في مصر على مدى عقود طويلة.
 - تضارب السياسات وغياب المنهجية الواضحة المعالم لإدارة ملف الأمية في مصر

- البيروقراطية في إدارة منظومة تعليم الكبار ومحو الأمية في مصر والبطء الشديد في تنفيذ الممارسات الداعمة لجهود محو الأمية.
- ضعف الثقة في المؤسسات الحكومية التي لم تقدم ما يشفع لها لأن تقود هذه المسيرة بمفردها دون قوة داعمة وليس هناك أفضل من القوات المسلحة المصرية لإدارة هذا الملف .

التعليق العام على الدراسة الميدانية:

- تناولت الدراسة الميدانية استطلاع رأى الخبراء في واقع تمويل جهود محو الأمية في مصر، وكذلك آفاق تحقيق رؤية مصر التنموية المستدامة ٢٠٣٠ مصر بلا أمية، وسبل تفعيل الممارسات التمويلية المتنوعة للقطاعين الخاص، والأهلي، بالإضافة إلى جهود الحكومة، وكذلك استعراض أهم المعوقات التي تحول دون تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر، لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.
- كما أكدت الدراسة الميدانية على "مفهوم العمل التعاوني"، والاندماج المجتمع المؤسسي الداعم لاستثمار القدرات في مجال محو الأمية، عبر ممارسات تمويلية هادفة تستهدف -بالدرجة الأولى - القضاء على ظاهرة الأمية، بحلول ٢٠٣٠.
- كما أبرزت الدراسة الميدانية واقع المساهمات التمويلية لبرامج محو الأمية في مصر، وأهم المعوقات التي جعلت هذه الممارسات على مدى عقود طويلة عاجزة عن تحقيق التطلعات التنموية المرجوة في مجال التعامل مع أزمة الأمية في المجتمع المصري، والتي تتجاوز حتى اليوم نسبة (٢٠%) من أبناء مصر، في مؤشر متدني، يجب التعامل معه بمنتهى الجدية والالتزام.
- أكدت الدراسة الميدانية -كذلك - على أهمية التحرر من أزمة الثقة بين الدولة، وبين مؤسسات المجتمع المدني، وفتح الباب أمام المساهمات التمويلية لهذه المؤسسات في جهود محو الأمية، ولكن يجب أن تسبق هذه الإجراءات، إجراءات أخرى تتطلع إلى إقناع المؤسسات الأهلية، والخاصة بضرورة المساهمة في تمويل جهود محو الأمية، في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، وتلك مشكلة تحتم علينا إعداد خطة طموحة للقضاء على الأمية في مصر، وهذا ما يسعى البحث الحالي إليه، متمثلاً في التصور المقترح، لدعم الممارسات التمويلية في مجال محو الأمية؛ لتحقيق حلم مصر بلا أمية بحلول ٢٠٣٠.

المحور الثالث: التصور المقترح:

تناول البحث في إطاره النظري، والميداني تحليلًا لمصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في مصر، على ضوء متطلبات التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، كما استعرض البحث الإطار المفاهيمي للتمويل، وصوره في مجال محو الأمية، ورصد أبرز متطلبات التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، كما تناول البحث واقع المساهمات التمويلية لمؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة في جهود تمويل برامج محو الأمية، وتبين أنها جهودًا ضعيفة، لم ترق إلى المستوى المأمول، وذلك لوجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تفعيل هذا التوجه التنموي.

كما تناول البحث إطارًا ميدانيًا، استعرض من خلاله واقع المساهمات التمويلية في مجال جهود محو الأمية، وسبل الارتقاء بآليات التمويل المنشودة لمؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، جنبًا إلى جنب مع جهود المؤسسات الحكومية المعنية بقضية الأمية، وعلى رأسها الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتعليم الكبار، كما أشارت الدراسة الميدانية إلى أن الهيئة العامة لتعليم الكبار يجب عليها أن تعدل مسارها الحالي، وأن تفتح على المؤسسات الأهلية، والخاصة في إطار تعاوني مرن، يستهدف استيعاب الطاقات الكامنة لدى كوادر هذه المؤسسات الراغبة في دعم تمويل جهود محو الأمية في مصر، وصولاً إلى مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠.

أولاً: الأهداف العامة للتصور المقترح:

يسعى التصور المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تعزيز منظومة التمويل المتنوع لجهود محو الأمية في مصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ التنموية.
- تفعيل منظومة الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة.
- مواجهة المعوقات كافة التي تحول دون مشاركة قطاعات الدولة الحكومية والمدنية والخاصة في جهود محو الأمية، وتمويل تلك الممارسات في إطار المشاركة الهادفة في المسيرة التنموية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .
- الانتقال من الممارسات التقليدية في مجال تمويل برامج محو الأمية إلى ممارسات إبداعية عصرية تواكب توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .
- تشجيع المبادرات التطوعية للأشخاص والمؤسسات الأهلية والخاصة في مجال تمويل جهود محو الأمية في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠.

- إقرار خطة إستراتيجية تواكب رؤية مصر ٢٠٣٠ لتمويل برامج وممارسات محو الأمية في مصر.
- تعزيز منظومة المحاسبة والمساءلة لجهود التمويل في مجال محو الأمية تحت إشراف الدولة وبمشاركة المؤسسات الأهلية والخاصة كافة.

ثانياً: المرتكزات الأساسية للتصور المقترح:

يعتمد التصور المقترح على المرتكزات التالية:

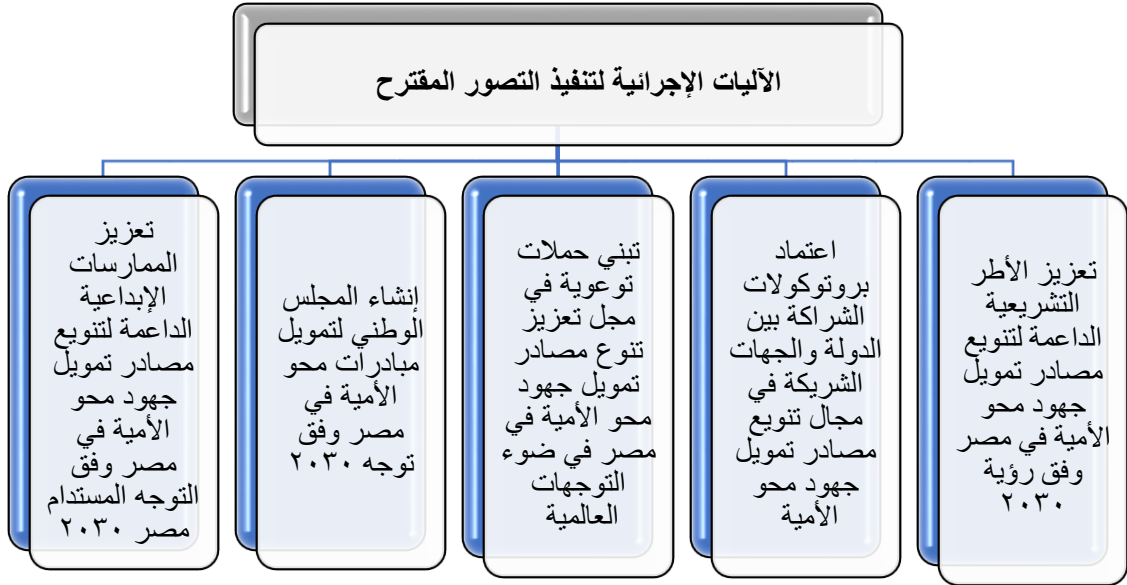
- الدستور المصري ٢٠١٤ والذي أكد أن جهود محو الأمية مسئولية تشاركية بين كافة مؤسسات الدولة والجهات الشريكة.
- رؤية مصر التنموية ٢٠٣٠ والتي تستهدف القضاء على الأمية بحلول ٢٠٣٠ .
- التوجهات العالمية للتنمية المستدامة الداعمة للشراكة التمويلية كمدخل مهم من مداخل الاندماج المجتمعي الدائم للدولة وخططها التنموية .
- التطلعات المشروعة للأمين في مصر لإثبات ذواتهم والانطلاق لتعويض ما فاتهم في إطار حقوقهم الدستورية.
- التطلعات التنموية لمؤسسات المجتمع المدني في مصر الداعمة للجهود التطوعية في تمويل برامج محو الأمية والمشاركة مع الجهات الشريكة في تعزيز هذا التوجه التنموي.

ثالثاً: الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح:

شكل (١) الآليات الإجرائية لتنفيذ التصور المقترح

يمكن عرض الآليات الإجرائية للتنفيذ التصور المقترح وآلياته على النحو التالي:

١. تعزيز الأطر التشريعية الداعمة لتنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر في ضوء التوجه التنموي المستدام "رؤية مصر ٢٠٣٠".



ويمكن تعزيز تلك الأطر من خلال الممارسات التالية:

- استحداث تشريعات جديدة داعمة للشراكة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بما يدعم منظومة تمويل جهود محو الأمية في مصر.
- معالجة الخلل في التشريعات القائمة والتي تحد من ممارسات المؤسسات الأهلية والخاصة من المشاركة في مبادرات تمويل برامج محو الأمية في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠.
- الاستفادة من الأطر التشريعية العالمية الداعمة لتوجهات التمويل في مجال محو الأمية وتطبيق هذه الأطر محلياً في ضوء المواءمات المحلية.
- التعاون مع المؤسسات الحكومية في إطار اللوائح والقوانين الداعمة لمبادرات التمويل المرن في مجال محو الأمية وتطويع هذه اللوائح بما يفيد المجتمع ويحقق الأهداف التنموية المستدامة في مجال محو الأمية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- إبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات الوطنية الداعمة لمبادرات محو الأمية عبر ممارسات تمويلية عصرية وفق اللوائح والقوانين المعمول بها في مصر.

٢. اعتماد بروتوكولات الشراكة بين الدولة والجهات الشريكة في مجال تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية وفق التوجه الوطني المستدام "رؤية مصر ٢٠٣٠".

وتمكين تعزيز هذا التوجه من خلال اعتماد الممارسات التالية :

- بناء بروتوكولات تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في إطار دعم مبادرات تمويل جهود محو الأمية .
- بناء بروتوكولات تعاون بين المؤسسات الخاصة ومؤسسات الدولة في إطار المساهمات المتنوعة في مجال دعم تمويل جهود محو الأمية في مصر في إطار التوجه الوطني المستدام "مصر ٢٠٣٠" والذي يهدف إلى القضاء على الأمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.
- بناء بروتوكولات شراكة بين الدولة والشركات الخاصة ورجال الأعمال لدعم منظومة تمويل جهود محو الأمية في ضوء التوجه الوطني التنموي المستدام مصر ٢٠٣٠.
- الاستفادة من الأطر العالمية في مجال البروتوكولات الداعمة للمبادرات التمويلية المتنوعة في مجال محو الأمية.
- تعزيز آليات الشراكة المقننة وفق بروتوكولات تعاون بين الدولة والجهات الشريكة لتمويل جهود محو الأمية تحافظ فيها الدولة على سيادتها الوطنية وتمنح الفرصة في الوقت نفسه للمؤسسات الشريكة أن تساهم في مجال محو الأمية وتمويل تلك المساهمات.

٣. تبني حملات توعوية في مجال تعزيز تنويع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر في ضوء التوجه التنموي المستدام مصر ٢٠٣٠ وكذلك في ضوء التوجهات العالمية الداعمة لهذا الأمر.

ويمكن تعزيز هذا التوجه من خلال تبني الممارسات التالية:

- التفاهم المشترك بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية والخاصة المبني على تبني مبادرات توعوية لتعظيم التوجه نحو تعزيز المبادرات التمويلية الرائدة في مجال محو الأمية.
- الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي في تبني مبادرات لدعم التمويل في مجال محو الأمية.
- الاستفادة من وسائل الإعلام بأنواعها للإشارة إلى التوجه الوطني التنموي المستدام الداعم لجهود تمويل محو الأمية من أجل مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠ .

- منح الفرص لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة للإعلان عن مبادراتها للتمويل في مجال تمويل جهود محو الأمية.
- الاستفادة من الرؤى العالمية الداعمة لتعزيز الحملات التوعوية والإعلامية في مجال تعزيز ممارسات التمويل المتنوع للقضاء على الأمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.

٤. إنشاء المجلس الوطني لتمويل مبادرات محو الأمية في مصر وفق رؤية مصر ٢٠٣٠:

ويمكن تفعيل هذا التوجه من خلال الممارسات التالية:

- استحداث المجلس الوطني لتمويل المبادرات التمويلية في مصر وفق رؤية ٢٠٣٠ بمشاركة ممثلين للدولة والقطاعات المساهمة في برامج التمويل.
- إعداد لائحة خاصة لهذا المجلس تختص بدعم مبادرات تمويل جهود محو الأمية بالتعاون مع الجهاز التنفيذي لهيئة تعليم الكبار في مصر.
- منح هذا المجلس صلاحيات المتابعة والمراقبة والمساءلة والمحاسبة لكافة الجهود التمويلية في مجال محو الأمية في مصر.
- منح المجلس صلاحيات رسم الخطط وبناء الاستراتيجيات الداعمة لتمويل برامج محو الأمية في مصر بمشاركة مؤسسات الدولة الحكومية والمؤسسات الأهلية الخاصة.
- اقتراح إشراف القوات المسلحة على هذا المجلس تعزيزاً لممارسات الانضباط وتفعيلاً لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتي ترسخ مبدأ مصر بلا أمية ٢٠٣٠.

٥. تعزيز الممارسات الإبداعية الداعمة لتنوع مصادر تمويل جهود محو الأمية في مصر وفق التوجه المستدام مصر ٢٠٣٠:

- ويمكن تعزيز تلك الممارسات الإبداعية من خلال:

- ابتكار ممارسات إبداعية جديدة لتمويل جهود محو الأمية في مصر بالتعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة.
- تبني مبادرات المجتمع المدني القائمة على استثمار كوارها المتخصصة في مجال تعزيز مبادرات تمويل جهود محو الأمية في مصر وفق التوجهات التنموية المعاصرة ورؤية مصر ٢٠٣٠.
- منح المؤسسات الأهلية والخاصة المرونة التشريعية التي تمكنها من ابتكار ممارسات إبداعية جديدة لتمويل جهود محو الأمية في مصر.

- الاستفادة من المبادرات الإبداعية العالمية لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في مجال تمويل مبادرات محو الأمية في مصر استجابة لرؤية مصر ٢٠٣٠ والداعمة لتوجه مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠ .
- تبني ممارسات داعمة لمبادرات تمويل جهود محو الأمية في مصر في ضوء مبدأ التنافس والتعاون لتعزيز ممارسات الإبداع المشتركة بين كافة مؤسسات الدولة للقضاء على الأمية في مصر بحلول ٢٠٣٠.

رابعاً: التحديات المتوقعة أن يقابلها التصور المقترح وكيفية التغلب عليها

يتوقع أن يواجه التصور المقترح مجموعة من التحديات على النحو التالي:

- **تحديات تشريعية:** وتتمثل في قصور تشريعات تمويل جهود محو الأمية، ويمكن التغلب عليها بإقرار ممارسات وأطر تشريعية عصرية، تدعم هذا التوجه التنموي المستدام .
- **تحديات تأهيلية:** وتتمثل في ضعف الكوادر المدربة في مجال تمويل محو الأمية، ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تبني برامج تأهيلية تدريبية لإعداد الكوادر المتخصصة في مجال إدارة ممارسات التنويع الداعم محو الأمية في مصر، وفق رؤية ٢٠٣٠.
- **تحديات مجتمعية:** تتمثل في ضعف ثقة المجتمع في جهود تمويل محو الأمية، ويمكن التغلب على هذه التحديات من خلال تبني مجموعة من المبادرات التوعوية المجتمعية الداعمة لمبادرات التمويل المتنوع لجهود محو الأمية في مصر.
- **تحديات اقتصادية:** وتتمثل في إحجام الأميين عن الاستجابة لبرامج التمويل تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة، ويمكن التغلب على هذا الأمر من خلال تبني مجموعة من المبادرات الاقتصادية التمويلية التحفيزية الداعمة لالتحاق الأميين بفصول محو الأمية.
- **تحديات ثقافية:** وتتمثل في إحجام بعض الفئات عن الانخراط في برامج محو الأمية الممولة من الجهات الشريكة لاعتبارات ثقافية أو بينية، ويمكن التغلب على ذلك من خلال التواصل المباشر مع هذه الفئات وإقناعهم بالانخراط في جهود محو الأمية، وفق ثقافة الحوار والتفاهم.

خامساً: الإطار الزمني المقترح لتنفيذ التصور المقترح:

يمكن تفعيل هذا التصور المقترح في الفترة من ٢٠٢٤، وحتى ٢٠٣٠، بالتنافس مع التوجه الوطني المستدام مصر ٢٠٣٠، والمستهدف إعلان مصر بلا أمية ٢٠٣٠، ومن ثم

تنويع مصادر الإنفاق على جهود محو الأمية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ "تصور مقترح"

د/ إسلام محمد السعيد أ.م.د/ عاشور أحمد عمري

فإن التصور المقترح مرتبط بتوقعات زمنية محددة، تستهدف نجاح البرامج التمويلية المشار إليها في إطار التناغم بين الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة، وذلك تمهيداً لإعلان مصر بلا أمية عام ٢٠٣٠، بمساندة، ودعم الجهود التمويلية للمؤسسات والجهات المتنوعة.

المراجع:

- إبراهيم، أحمد حسن (٢٠١٧): دور الصناديق الخاصة والمساهمات التطوعية في علاج خلل الموازنة العامة للدولة ، مجلة الاقتصاد و المحاسبة ، نادى التجارة بجامعة القاهرة ، العدد (٦٦٤)، مايو.
- الأمم المتحدة (٢٠٢٣): أهداف التنمية المستدامة، متوفر على: <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/> ٢٠٢٣/٢٠
- باري، بريان (٢٠١١): الثقافة والمساواة . نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ترجمة : كمال المصري، عالم المعرفة، العدد ٣٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر.
- الباسل، ميادة فوزي (٢٠١٢): دراسات في الاستثمار التعليمي، المكتبة العصرية، المنصورة؟
- برنس أونلاين (٢٠٢١): توأم مصري يحارب الأمية التكنولوجية بالصعيد، سكاى نيوز عربية ، ١٦ فبراير، متاح عبر: <https://www.cutt.us/cYeqN>
- الثبتي، محمد عثمان (٢٠١٦): التخطيط الاقتصادي للتعليم في ضوء متطلبات العولمة، المجلة التربوية، العدد (١٢٠)، الجزء (٢)، المجلد (٣٠)، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، سبتمبر.
- ج كليس، ستيفن (٢٠١٤): العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم ترجمة : عماد الدين عبد الرازق، مستقبلات ، مكتب التربية الدولي باليونسكو العدد (٣)، سبتمبر.
- جريدة الوطن (٢٠١٥): من "العلم قوة" لـ "المصريون يتعلمون" مبادرة تطوعية في مجال محو الأمية، سبتمبر ٢٠١٥، متاح عبر: <https://www.alwatannews.com/News/details/٨٠١٦٥٣>
- جمعة، محمد حسن (٢٠٢١): متطلبات توظيف المساهمات التطوعية كمدخل لعلاج فجوة العدالة في تمويل التعليم قبل الجامعي بمصر، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، العدد (١٣٤)، يونيو.
- جمعة، محمد حسن، عمري، عاشور أحمد (٢٠١٩): إعداد معلم الكبار وتأهيله لممارسات جديدة على ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ "تصور مقترح" ، مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار، مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، العدد (٢٥) ، يناير.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٨): أعداد الأميين للشريحة العمرية من ١٥ سنة فأكثر.
- جواهر، على صالح (٢٠١٨): متطلبات تنوع مصادر تمويل التعليم في مصر في ضوء التوجيهات المعاصرة، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية بسوهاج، السنة (٩)، العدد (١٣٠)، يونيو.
- جواهر، على صالح ، ورضوان، وائل وفيق (٢٠١٨): المحاسبية في التعليم مدخل لتحقيق الاعتماد بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، المكتبة العصرية بالمنصورة.
- جواهر، على صالح، والباسل، ميادة فوزي (٢٠١٨): التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات التعليمية في الوطن العربي، المكتبة العصرية ، المنصورة .

- حسن، رجب عليوة، وعبد الله، محمد عبد الله (٢٠١٨): تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة كلية التربية بأسيوط ، العدد (٣٤)، يونيو.
- الخولي، أسماء حسن (٢٠٢١): التكلفة الاقتصادية للأمية، مجلة أحوال مصرية، العدد (٨١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو.
- رئاسة الجمهورية (٢٠٢٣): رؤية مصر ٢٠٣٠، متوفر على: <https://www.presidency.eg/8/2023>
- الزنغلي، أحمد محمود (٢٠١٧): الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر والكفاءة، العدالة، دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة الزقازيق، العدد (٩٦)، يونيو.
- صبحي، هانية (٢٠٢١): أولويات الاستثمار في التعليم بين التعليم الرقمي والبنية التحتية للمدارس، الملف المصري، العدد (٧٩) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس.
- طه، أحمد إبراهيم، وجمعة، محمد حسن (٢٠١٧): التخطيط لتحسين المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم العام بمصر في صدور المواصفة القياسية ISO ٢٦٠٠٠، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا، المجلد (٦٨)، العدد (٤)، أكتوبر.
- عبد الوهاب، أيمن السيد (٢٠١٨): الاقتصاد والتنمية وبناء الإنسان المصري، أحوال مصرية ، العدد (٧٠)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- العربي أشرف (٢٠١٠): تقييم سياسات الإنفاق على التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق على التعليم بالموازانات العامة في مصر والدول العربية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، فبراير.
- عمري، عاشور أحمد (٢٠٢١): نحو مشروع قومي لمحو الأمية في مصر، مجلة أحوال مصرية، العدد (٨١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو.
- غرانوفيتير، مارك . س (٢٠٢١): المجتمع والاقتصاد. إطار ومبادئ، عالم المعرفة، العدد (٤٨٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت.
- فاروق، عبد السلام (٢٠٢١): رحلة الصعود من هوة الأمية الثقافية ، أحوال مصرية ، العدد (٨١) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يوليو.
- فان والين ، ديولب (١٩٩٤): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة : محمد نبيل نوفل وآخرون ، ط (٥) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- فتح الله، محمود (٢٠١٨): السياسة الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائي، الأولويات والعوائق، أحوال مصرية، العدد (٧٠) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، خريف.
- فريري ، باولو (٢٠١١): التعليم من أجل الوعي الناقد، ترجمة: حامد عمار الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فؤاد، نيرمين محمد (٢٠٢١): تعزيز قيم وممارسات المواطنة ، أحوال مصرية ، العدد (٨٢) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، أكتوبر.

- كشك، حنان محمد (٢٠١٩): نوعية الحياة والإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية. دراسة وصفية لعينة من الأسر الفقيرة بمحافظة المنيا، مجلة كلية الآداب ببورسعيد، العدد (١٣)، مايو.
- محافظة أسيوط (٢٠٢١): فرص عمل للشباب وخريجي الجامعات في فصول محو الأمية، اليوم السابع، متوفر على: <https://cutt.us/Ratv>
- مغيث، كمال (٢٠١٨): رؤية نقدية لمنظومة تطوير التعليم، الملف المصري، العدد (٤٩)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر.
- مغيث، كمال (٢٠٢١): رؤية نقدية لمسار محو الأمية، أحوال مصرية، العدد (٨١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو.
- مكرم، رانيا (٢٠٢١): قراءة في الخبرة الدولية لمحو الأمية، أحوال مصرية، العدد (٨١)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو.
- مكي، أحمد مختار (٢٠١٥): قضايا تربوية معاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ملحم، سامي محمد (٢٠٠٥): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن.
- النشار، مصطفى (٢٠١٥): في فلسفة التعليم. نحو إصلاح الفكر التربوي العربي للقرن الحادي والعشرين، الدار المصرية السعودية، القاهرة.
- الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠٢٠): مركز دعم المعلومات واتخاذ القرار. أعداد الأميين ونسبتهم في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر لعام ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠٢٣): بروتوكولات التعاون بين الجامعات المصرية وهيئة تعليم الكبار للأعوام من ٢٠١٨ - ٢٠٢١ بجامعات (المنصورة - دمياط - عين شمس - المنيا - طنطا - المنوفية - بورسعيد- كفر الشيخ) مركز المعلومات واتخاذ القرار.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٤): رؤية مصر ٢٠٣٠، المنطلقات العام، متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.crci.sci.eg/wp.content,2/1/2024>
- وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠٢٠): مبادرة "حياة كريمة بلا أمية"، بوابة الأهرام، ٢٠ يوليو ٢٠٢٠، متاح عبر: <https://www.gate.ahram.org.eg/News/2440706.aspx>
- وطفة، على أسعد (٢٠١٣): التربية والحدثة في الوطن العربي. رهنات الحدثة التربوية في عصر متغير، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

- <https://www.wordsalive.org,2/1/2023>.
- Healey, f. Henry (٢٠١٨): RTI press Education Fiancé In Egypt: problems and Possible solution, Research Triangle Ins Titute, RTI International Isa Trade Name of Research Tringle Institute.

- **Rizk, Ayman (٢٠١٩):** participation in the Egyptian Pre-university Education Sector, International organizations' perspectives, Journal of Interdisciplinary studies in Education Volume ٨, issue ٤.
- The cost of Illiteracy. <https://www.literacy matters. org/the-cost-of-illiteracy>, ٢/١/٢٠٢٣.
- The economic and Social cost of illiteracy. <https://www.apo: org.au/noda ١٢٥٧٣٦٦>, ٢/١/٢٠٢٣.
- .what is The connection Between literacy and Economic Development?